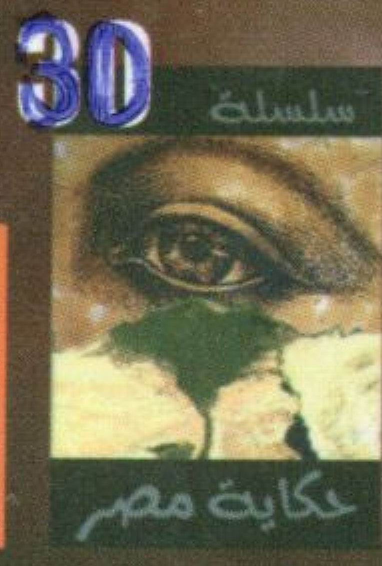




حكاية الخبز فى مصر الحديثة

جمال كمال محمود

حكايـة الخبــز
فى مصر الحديثة

د. جمال كمال محمود



سلسلة
حكاية مصر

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• حكاية الخبز
فى مصر الحديثة
• د. جمال كمال محمود
القاهرة 2014م
• تصميم الغلاف: د. خالد سرور
• المراجعة اللغوية: محمود أبو عيشة
• رقم الإيداع: ١٤١٢٥/ ٢٠١٤
• الترقيم الدولى: 978-977-718-759-7
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى: 116 شارع أمين سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت: 27947891 (داخلى: 180)
• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

30

سلسلة شهرية للشباب تعنى بنشر تاريخ مصر

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف فى المقام الأول.

حكاية الخبز
فى مصر الحديثة

مقدمة

كان الخبز ومازال مادة غذائية رئيسية لدى معظم الشعوب وخاصة الشعب المصرى: حيث يعد الشغل الشاغل للمصريين منذ فجر التاريخ، وعدت زراعة القمح والحبوب عامة دليلاً على مدى تحضر المجتمعات المستقرة، وتدل بعض الإحصاءات التى أجريت حديثًا على أن الخبز يمثل أكثر من نصف الطعام المأكول فى نصف دول العالم. وقد ارتفعت هذه النسبة فى مصر فى نهايات القرن العشرين لتصل إلى ٢٣٠ كجم سنويًا علمًا بأن المعدل العالمى لاستهلاك الفرد السنوى من هذا المحصول يصل إلى ٦٥ كجم.

ويحصل الإنسان من الخبز على نسبة كبيرة من احتياجات جسمه الغذائية، إذ تقدر السعرات المتولدة من رطل واحد من الخبز بحوالى ١٢٠٠ سعر. وتزداد هذه السعرات بالطبع فى حالة إضافة

شيء من السكر أو البيض أو اللبن أو ما شابه ذلك إليه. وكان الخبز بأنواعه أساس الطعام عند المصريين القدماء، يسعون إليه في حياتهم ويتمنونه لموتاهم في العالم الآخر.

وأشارت المصادر إلى ميزانية أسرة مصرية متوسطة وضعت في منتصف القرن التاسع عشر، تبين أن تكاليف الخبز لهذه الأسرة تأتي بعد اللحم. وتوضح بعض الأمثلة الشعبية في مصر أهمية الخبز منها "إن صح العيش يبقى الباقي بشرقة" أى ترفًا، و"ضعيف وياكل ميت رغيف".

ويجل المصريون الخبز، فإذا رأى أحدهم قطعة من الخبز نحّاها بجانب الحائط، وربما قبلها قبل ذلك، ولا يستحلون أن يطؤه بأقدامهم، مما يدل على مكانته الكبيرة لديهم. من هنا تأتى أهمية هذه الدراسة.

وقد قسمنا هذا الكتاب إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة تناولنا في التمهيد التعريف بالخبز ومسمياته منذ فجر التاريخ، وكيف كان له العديد من الأسماء في مصر القديمة، وأهمية الخبز واحترامه ومكانته.

وخصص الفصل الأول لـ"صناعة الخبز" بدءاً من زراعة الحبوب وحصدها ودرسها وتذريتها وتخزينها في المخازن والشون مروراً بطحنها بعد تنقيتها ثم نخل الدقيق والرقابة عليه وعجنه، ومدى تحرى الدقة في عملية العجن مروراً بالخَبْزِ وأنواع الخُبز والرقابة عليه من حيث الجودة في إنضاجه والدقة في الوزن مروراً بدور الإدارة في

متابعة ذلك، وصولاً إلى ضبط الأسعار حتى وصول الخبز للمستهلك.

ويدرس الفصل الثاني "الخبز في زمن الرخاء الاقتصادي" والذي تتوافر فيه المياه بكمية تسمح بري أكبر مساحة من الأراضي التي تزرع حبوبًا، ومن ثم يكون الإنتاج وفيراً، وتنزل أسعار القمح إلى أقل معدلاتها، مما يسمح بتصدير القمح إلى الحجاز والشام والآستانة وهو الأساس؛ حيث ترسل مصر الكميات المقررة عليها لحاضرة الدولة العثمانية وأيضًا غلال الحرمين الشريفين المرصدة عليها فضلاً عن تصدير القمح أحيانًا إلى أوربا. وكان الرخاء نسبيًا بمعنى أنه يختلف من عام إلى آخر، وفي الجملة يعم الخير في سنوات الرخاء ويفيض على الجميع.

ويناقش الفصل الثالث "الخبز أثناء الأزمات الاقتصادية والأوبئة" حيث يعرض للعديد من هذه الأزمات الناتجة عن نقص مياه النيل والتي كان بعضها عنيفًا، وفيها ترتفع أسعار القمح بشكل كبير، وتقترن أحيانًا بمجاعات تتبعها أحيانًا أوبئة وطواعين، تفاقم من حدة هذه الأزمات التي يندر فيها الخبز وينعدم أحيانًا، وقد يصاحب هذه الأزمات ممارسات احتكارية مما يؤدي إلى تفاقمها، وبالتالي ترتفع أسعار الحبوب والتبعية الخبز إلى أسعار قياسية قد تصل لأكثر من الأسعار في السنوات العادية بنحو عشرين ضعفًا. وكانت الإدارة المركزية في الآستانة "تحاول" التقليل من حدة هذه الأزمات بالتنسيق مع الإدارة المحلية باستيراد الحبوب من مناطق أخرى - أحيانًا -

والضرب بيد من حديد خاصة على من يحتكرون الحبوب من أجل رفع أسعارها . وكانت هذه المحاولات تؤتى ثمارها "أحيانًا" وتخفف من حدة الأزمة خاصة إذا أعقبها فيضان عال، فيؤدى إلى كسر حدة الأسعار إلى حد ما . ولم يكن موقف الأهالى بعيداً عن الأحداث بل كان فاعلاً فى بعض تلك الأزمات ويساعد على انفراجها .

وانتهى الكتاب بخاتمة تضمنت أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة، كما أرفقنا مجموعة كبيرة من الملاحق التى تتعلق بالموضوع محل الدراسة .

وقد اعتمد المؤلف في سبيل إعداد هذا الكتاب على المصادر الأولية المحفوظة بدار الوثائق القومية، وشكلت سجلات المحاكم الشرعية ركنًا مهمًا من مصادر هذا الكتاب، وبعض دفاتر الروزنامة .

واعتمد المؤلف على العديد من المخطوطات والمصادر المنشورة العربية والأجنبية إلى جانب العديد من المراجع العربية والأجنبية .

وبعد نأمل فى أن يسد هذا الكتاب فراغًا فى المكتبة العربية .

والله ولى التوفيق

جمال كمال محمود

التمهيد
التعريف بالخبز ومسمياته:

الخبز اسم جنس يطلق على المادة الغذائية التى تجهز من أى نوع من الدقيق المستخرج من حبوب كالقمح أو الشعير أو الذرة أو الأرز أو غيرها من أنواع الحبوب الأخرى، مهما كان نوع الخبز أو شكله أو الطريقة التى يجهز بها.

ويذكر صاحب مختار الصحاح أن الخُبز معروف، و"خَبَزَ" القوم أى أطْعَمَهُمْ الخبز، ويستدل من إشارات بعض المعاجم العربية، أن الخبز اسم جمع ومفرده الخبْزة، وهى الطُّلمة، أى كتلة العجين التى تخبز. وقيل سميَ الخبز بهذا الاسم لأن؛ خابزيه يضربونه بأيديهم، كى ينبسط ويستدير. ويشير أحمد أمين إلى أن كلمة "عيش" تطلق على المادة الغذائية الرئيسية فى الطعام، فإن كانت هذه المادة خبزاً، سميَ الخبز عيشًا، وإذا كانت أرزًا سمى عيشًا.

أسماء الخبز فى مصر القديمة:

عرفت أسماء كثيرة للخبز منذ بداية الأسرات وحتى نهاية الدولة الحديثة، وقد دونت هذه الأسماء على الآثار المختلفة، مثل: الأختام الأسطوانية التى ترجع لعصر الأسرة الأولى، ولوحات الأسرة الثانية، وقوائم القرابين فى المقابر والمعابد، كما ذكرت نصوص الأهرام ومتون التوابيت الكثير منها، وقد دون بعضها على البردى والأوستراكا. ومن الجدير بالذكر أن بعض الأسماء التى ظهرت فى عصر بداية الأسرات استمرت حتى الدولة الحديثة، والبعض الآخر توقفت كتابته لفترة ثم ذكرته النصوص مرة أخرى. وبعضها الثالث ظهر فى عصر بداية الأسرات واختفى بعد ذلك نهائيًا، ولكن أغلب أسماء الخبز التى عرفت فى عصر بداية الأسرات واستمرت حتى الدولة الحديثة كانت ضمن أسماء الخبز التى ذكرت فى قوائم القرابين. وأغلب الظن أنها نفسها أى أسماء الخبز نفسه الذى كان مستخدمًا فى الطعام.

وقد أشارت الدراسات والحفائر الحديثة إلى ظهور الخبز وإعداده على المقابر. ولما كان الخبز من أكثر مواد الطعام التى اعتمد عليها المصرى القديم فى حياته واحتاج إليها بعد وفاته، فإنه كان من أهم القرابين التى قدمت للمتوفى لتمده بالحياة فى العالم الآخر، وبالتالى لم يكن ظهوره على موائد القرابين منذ العصر العتيق على الأختام الأسطوانية واللوحات لم يكن إلا تأكيدًا لهذا المعنى؛ لذلك فإن ما ظهر منه على تلك الموائد والقوائم بأشكاله ومخصصاته

المختلفة إنما يعبر عن الأشكال والأنواع التى عرفها المصرى فى تلك الفترة المبكرة. ومن تلك الأشكال كان المستدير والمخروطي ونصف الدائرى والبيضاوى. وفي الدولة القديمة كان الشكل المستدير الأقدم والأكثر شيوعًا وكانت أغلب الأشكال بسيطة قليلة الزخارف اللهم إلا أثر الأصابع على بعضها أو مربع فى منتصف بعضها الآخر، وبعضها كان مستديراً و كأنه استخدم فى زخرفته ما يشبه "المنقاش" حاليًا فى عمل الكعك أو نثر عليه نوع من الحبوب الصغيرة جداً كالسمسم.

وانتشرت بعض الأشكال البيضاوية للخبز فى عصر الدولة القديمة، وتعددت أحجامها وزخارفها، فبعضها كان مستدير الحافة والبعض الآخر كانت حوافه مستقيمة مما يجعله يبدو مستطيل الشكل نوعًا ما، وكان بعضها مخروطيًا ونصف دائرى، وسداسي، وأشكال مثلثة. أما فى الدولة الوسطى فكان أغلبها مخروطيًا ومستديراً كما كان الحال عليه فى عصر الدولة القديمة مع الفارق فى وجود التحويرات فى أشكال الحواف وأطراف الأرغفة المخروطية وكذلك الأحجام. ولم تختلف الأشكال فى الدولة الحديثة فكان منها المستدير، والمخروطى، والبيضاوى، والمثلث، والنصف دائرى وأشكال متنوعة من (فطائر ومعجنات).

أهمية الخبز واحترامه:

يعد الخبز المادة الغذائية الرئيسية لمعظم الشعوب، وتعد زراعة الحبوب عامة منذ أقدم العصور دليلاً على مدى تحضر التجمعات

المستقرة وليس أدل على ذلك من المناظر التى زخرت بها العديد من المقابر فى التاريخ القديم، منها ما يمثل الحرث والبذر والتذرية والنخل وغيرها.

إن نظرة متأنية لبعض الإحصائات التى أجريت حديثًا - القرن العشرين - لتوضح أن الخبز يمثل أكثر من نصف الطعام المأكول فى ٥٣٪ من الدول، وأكثر من ٣٠٪ من الغذاء الذى يتناوله ٨٧٪ من دول العالم. وارتفعت هذه النسبة فى مصر؛ حيث وصل استهلاك الفرد فيها من ١١٣كجم عام ١٩٦٣ إلى ٢٠٣كجم عام ١٩٨٩، علمًا بأن المعدل العالمى لاستهلاك الفرد السنوى من هذا المحصول هو ٦٥كجم. وقد عبرت عن ذلك الوضع الأمثال الشعبية المصرية التى سجلها "بوركهارت" مثل:

يا سائلى عن طعامى . الخبز رأس الأمور.

وتؤكد أمثال أخرى بأن الخبز هو أهم العناصر فى حياة الإنسان ومنها "إن صح العيش، يبقى الباقى بشرقة"، أى ترفًا، "ضعيف ويأكل ميت رغيف"، "ما التقاش العيش ينقشه، جاب له عبد يلطشه"..

ويضاف إلى أهمية الخبز الغذائية أهمية أخرى طبية. فقد وصف جالينوس الخبز الخميرى النقى لرجل كان إذا خلا بطنه صرع. وأشار ابن البيطار إلى ضمادات كان يصنعها جالينوس وديسقوريدس من خبز الحنطة لتسكين الأروام وكان الأطباء العرب والمسلمون يوصون بعض مرضاهم بشدة بتناول خبز القمح، ويحثون الناس على

الامتناع عن تناول غيره. وذهب البعض إلى أن خبز الخمير، إذا وضع على الورم مع دهن بنفسج نفع. وأفاد ابن سينا أن الخبز المصنوع من الحنطة الحديثة يسمن بسرعة. وأشار إلى استخدام الخبز فى العلاج، وأن ضماد الخبز أسخن من ضماد الحنطة بسبب الملح، وأن الخبز إذا خلط بماء وملح نفع الأعضاء والأكثر من ذلك تحدث البعض الآخر عن لزقة الخبز، بأن يفت الخبز ويصب عليه ماء مغل ويعصر، ثم يوضع بين صفحتين فوق إناء فيه ماء مغل، ويدهن بقليل من الزيت كى لا يلصق بالجلد. وتستعمل هذه اللزقة فى الجروح المفتوحة، والتى اجتمعت المدة فيها. ويمكن استعمال لزقة الخبز باردة لتسكين الالتهابات. وتصنع لزقة أخرى من الخبز واللبن الحليب، لتسكين اللثة التى اجتمعت المدة فيها.

ولهذه الأسباب وغيرها كان الخبز مقدساً عند المصريين القدماء؛ حيث كانوا يقدسون سنابل القمح، ويعتقدون أن الإلهة إيزيس هى التى اكتشفته. وقد كانوا يُجلّون الخبز، ويضعونه فى مكانة مرموقة كالقسم به، وتحريم وطئه بالأقدام، وتجنب إلقاء فضلاته، وتسميته بالعيش.

وقد ذكر أحمد أمين ما نصه "إن المصريين يُجلُّونه كثيراً"، فإذا رأى أحدهم قطعة من الخبز نحَّاها بجانب الحائط، وربما قبلها قبل ذلك، ولا يستحلون أن يدوسوا عليه" ومن المعلوم أن العبرانيين كانوا يقدمون الخبز والدقيق فى أثناء تقديم الأضحية، كما يدخل الخبز فى تقديم القربان المقدس لدى النصارى. وورد فى الإنجيل أن

السيد المسيح - عليه السلام - قدَّم لحوارييه الخبز الإلهى خلال العشاء الربانى، وهو آخر طعام تناوله معهم وفقًا للمعتقدات الدينية النصرانية. كما نسب للسيد المسيح كذلك "ليس بالخبز وحده يحيى الإنسان، بل بكل كلمة تخرج من فم الله" دلالة على أهمية الخبز الدينية والدنيوية للإنسان.

مكانة الخبز عند المسلمين:

للخبز مكانة كبيرة عند المسلمين حيث ورد ذكره صراحة فى القرآن الكريم قال تعالى: (وقال الآخر إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزاً تأكل الطير منه). وورد ذكر الحب والحبوب في أكثر من موضع من القرآن الكريم (فى كل سنبلة مائة حبة) وغيرها. وذكر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قوله: «أكرموا الخبز، فإن الله أنزله من بركات السماء، وأخرجه من بركات الأرض»، وأوضح السيوطى أن "بركات السماء تعنى المطر، وبركات الأرض نباتها. وذلك لأن الخبز غذاء البدن، والغذاء قوام الأرواح، وقد شرَّفه الله وجعله من أشرف الأرزاق، وأنزله من بركات السماء نعمة منه". وقال المناوى فى شرحه الكبير: "أكرموا الخبز بسائر أنواعه، لأن فى إكرامه الرضا بالموجود من الرزق، وعدم الاجتهاد فى التنعم وطلب الزيادة". وأورد الغزالى حديثًا منسوبًا إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول فيه: «لا يستدير الرغيف ويوضع بين يديك، حتى يعمل فيه ثلاثمائة وستون صانعًا، وأولهم ميكائيل - عليه السلام - الذى يكيل الماء من خزائن الرحمة، ثم الملائكة التى تزجى

السحاب، والشمس والقمر والأفلاك، وملائكة الهواء، ودواب الأرض، وآخرهم الخباز». كما أورد النابلسي حديثًا آخر منسوبًا للرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول فيه: «ما استخف قوم بالخبز، إلا ابتلاهم الله بالجوع». ومهما قيل فى توثيق بعض هذه الأحاديث إلا أنها تظل من المأثورات التى توجب على المسلمين احترام الخبز وتقدير الجهود التى تبذل فى صنعه، باعتباره مادة غذائية مهمة تعتمد عليها حياة الإنسان.

وقد انعكست نظرة احترام الخبز وإكرامه عند المسلمين على طريقة تقديمه فى الطعام وأكله ومعاملته؛ مما يمكن أن يوصف بآداب الخبز فى الحضارة الإسلامية. ومن هذه الآداب أن يقدم الخبز على المائدة قبل الأُدم، والشروع فى أكله دون انتظار غيره من الأدم، وإكثار الخبز على الموائد، وقد ذكر الجاحظ إن "الناس كانوا يبخلون من قل عدد خبزه" وأشارت مصادر العصر الفاطمى أن الخبز "كان يرصّ على حافتى السماط الفاطمى فى عيد الفطر كل واحدة ثلاثة أرطال من نقى الدقيق، ويدهن وجهها عند خبزها بالماء، فيحصل له بريق ويحسن منظرها، ومن تلك الآداب أن يبدأ بوضع الخبز أمام سيد القوم حين تمد المائدة. فإذا رفعت السفرة، وجب جمع فتات الخبز أولاً، ثم تطوى السفرة بعد ذلك، ومن الممارسات المكروهة بالنسبة للخبز قطعه بالسكين، وكسره إلا إذا قل عدده، واختيار رغيف دون رغيف، وأكل وسطه وترك حواشيه، وأكل ما انتفخ منه وترك الباقى، وتلويثه وتغيير رائحته باللحم والسمك، ومسح الأصابع به ووضعه تحت

الوعاء الذى يؤكل فيه أو وضع المملحة عليه. وقد ذكر البعض ضرورة مراعاة الآكل للأُدم، خلال تناوله للطعام، حتى لا يضطر آخر الأمر إلى أكل خبزه من غير أُدم، واستشهد بالمثل الشعبى المصرى الدارج "من حف في غموسه، أكل عيشه حاف" ونوه بارتباط الخبز بالملح، وأهميته الاجتماعية فى الدلالة على عمق الروابط والصلات، والوفاء بعهود الذين يأكلون الخبز والملح معاً، أى الذين يتناولون الطعام على مائدة واحدة. وهو أمر شائع فى مصر، حتى قيل: فلان أكلت معه عيش وملح، وفلان بينى وبينه عيش وملح. وإذا تنكر أحد لهذه الرابطة نددوا به وقالوا: "فلان يخونه العيش والملح".

وكان علية القوم يرتبون الخبز للناس، حيث ذكر الجبرتى ما نصه "ورتب خبزاً وجرايات وشوربة فى كل يوم". ويمدح الجبرتى بعض الأثرياء بقوله: "وخبزهم وطعامهم مشهور بغاية الجودة والإتقان والكثرة، وهو مبذول للقاصى والدانى مع السعة والاستعداد". وعلى الجانب الآخر إذا قل الخبز أو حتى امتنع فى الأسواق تتغير أحوال الناس، حيث ذكر ابن إياس ما نصه "وصارت أحوال مصر مثل يوم القيامة كل واحد يقول: روحى روحى". ويذكر أوليفيه "كانت مصر قديمًا مخزنًا للحبوب أفاد منها الرومان والعالم القديم، فصدرت إنتاجها إلى صيدا واليونان والجزيرة العربية".

وعلى ذلك فإن للخبز أهميته ومكانته على مر العصور، فهل كان له نفس الوضع فى مصر خلال العصر العثمانى، هذا ما ستحاول هذه الفصول الإجابة عنه بشىء من التفصيل.

الفصل الأول
صناعة الخبز

يعد الخبز مادة غذائية رئيسية، وقد احتلت زراعة القمح والحبوب بشكل عام أهمية خاصة لدى معظم الشعوب، وقد ظهر ذلك في مصر منذ فجر التاريخ وهذا ما تؤكده الرسوم والمناظر على جدران العديد من المقابر والمعابد. وقد اهتمت الحكومات المتعاقبة بذلك المحصول اهتماماً كبيراً، وكان الحصاد يمثل عيداً لدى المصريين، إلى أن ينقل المحصول، ويخزن في الشون التي تخضع لرقابة من جانب الدولة طوال فترة التخزين، ثم تنقل هذه الحبوب إلى المطاحن، حيث تنقى وتغربل، ثم تطحن. وقد خضعت عملية الطحن والغربلة لرقابة المحتسب الذي كان يعد بمثابة مفتش التموين، بالمعنى المعاصر من حيث الرقابة على عملية الطحن والغربلة ثم النخل، والعجن الذي يعد المرحلة قبل النهائية في الإنتاج إلى أن تنتهي بالخبز، وعرض المنتج للبيع.

وقد تابعت الإدارة - في غالب الأحيان - هذه المراحل بدقة، فاهتمت بمتابعة وزن الخبز بعد نضجه، وحددت وزنًا معينًا كمقياس ثابت لهذه المتابعة وكذلك للجودة، ولعب العديد من رجال الإدارة دوراً مهمًا في هذه المتابعة بدءاً من رأس الولاية وهو الباشا مروراً بالقضاة والمحتسب والنقيب وحكام الولايات؛ وإن كان الدور المحورى فى هذه العملية هو المحتسب والنقيب وشدد الجميع على ضرورة خروج منتج جيد ومن خالف ذلك تعرض أحيانًا للضرب أو التعذير ووصل الأمر إلى حد القتل لأحد الخبازين من قبل المحتسب، وأدت تلك الرقابة إلى خروج منتج قريب من المطلوب وذلك على النحو التالى:

زراعة الحبوب:

تعد الزراعة عماد الاقتصاد المصرى فى العصر العثمانى، ويمثل الرى العمود الفقرى للعملية الزراعية، وكان الاهتمام بمياه النيل وضبطها من الأهمية بمكان للإدارة التى كانت تشرف على إقامة وصيانة الجسور للتحكم في عملية الرى وتنظيمها، وتحقيق أكبر فائدة منها. وقد انقسمت الجسور إلى نوعين: سلطانية وبلدية. والجسور السلطانية: هى الجسور التى يعم نفعها كل الأراضى الزراعية المصرية فى كافة أنحاء البلاد، وكانت الدولة مسئولة عن إقامة وصيانة هذه الجسور، أما الجسور البلدية فتقتصر منفعتها على قرية معينة أو مجموعة قرى.

وقد أولى قانون نامة مصر الجسور بشكل عام أهمية خاصة، وشدد على الكشاف - حكام الولايات - بترميمها الترميم المناسب

فى موعده وموسمه، وتطهير القنوات، وذلك لكى لا يختل جسر أو تطمس قناة، كما شدد فى التنبيه على شيوخ القرى فى كشوفياتهم بترميم وتعمير جسور بلادهم كما ينبغى حتى لا يؤدى الإهمال فى جرف الجسور إلى تشرق الأراضى الزراعية أى عدم وصول المياه إليها وبالتالى عدم زراعتها.

وفى مستهل العصر العثمانى، كان من أهم واجبات الأمين - جامع الضرائب - الاهتمام بقنوات الرى ومدى قدرتها على تحمل فيضان النيل.

وقد اهتمت الإدارة اهتمامًا كبيراً بجرف وصيانة الجسور بشكل عام؛ حتى يتم رى أكبر قدر من الأراضى وبالتالى زراعة أكبر مساحة ممكنة من الأرض.

وكان نظام الرى السائد هو الرى الحوضى، حيث كانت الأراضى تنقسم إلى حياض يتلو بعضها بعضًا من الجنوب إلى الشمال، تبعًا لانحدار الوادى، وكان يفصلها عن بعضها البعض جسور عرضية، تمتد من الجسر الطولى، المحاذى للنيل، على التلال أو إلى جسر طولى آخر لحوض مجاور، ولكل مجموعة من الحياض شبكة واسعة من الترع لتوصيل المياه إليها وقت الفيضان، وغمرها بها مدة معينة، تصرف بعدها عن طريق شبكة أخرى من الترع الخاصة بعمليات الصرف.

وبعد انحسار المياه وجفاف الأرض تبدأ عملية إعداد الأرض للزراعة من خلال المحراث البلدى الذى لا يزال يستخدم فى بعض

الأحيان حتى يومنا هذا ، ثم تبذر الحبوب والتى لا تحتاج لرعاية كبيرة بل مجرد نظرة عابرة للزرع إلى أن يحين الحصاد ، وقد تعددت الحبوب التى زرعت فى مصر خلال العصر العثمانى وهى كالتالى :

(١) القمح :

يزرع القمح فى كل أنحاء مصر ، وتجود زراعته فى جرجا ، وأسيوط ، والمنيا ، والقاهرة ، والمنوفية ، والمنصورة . ويبدأ البذر فى شهر أكتوبر – بعد انحسار مياه الفيضان مباشرة ، وذلك فى مصر العليا – الصعيد – أما فى الدلتا ، فبعد ذلك بخمسة عشر يومًا ، وتبذر البذور قبل أن تجف الأرض وهى لينة . ويحتاج الفدان إلى نصف أردب تقاوى ، ويمكن للفلاح الواحد أن يبذر فدانًا كاملاً فى يوم واحد .

ويبلغ متوسط سعر بذور القمح "التقاوى" ١٧٤ نصف فضة ، بينما سعره العادى للطحن ١٣٥ نصف أى يزيد سعر التقاوى بـ٣٩ نصف .

ويبلغ إنتاج الفدان من القمح نحو سبعة أرادب فى المتوسط ، وكانت كمية الإنتاج من القمح تتوقف على نسبة ارتفاع أو انخفاض فيضان النيل ، وقد أشار الرحالة إلى زيادة إنتاجية الفدان فى الفيوم وبشكل عام يزيد إنتاج فدان القمح فى الصعيد عن الوجه البحرى ولكن لا يستفيد أهالى الصعيد كثيراً من هذه الزيادة حيث يتعرض القمح عندهم للتلف من سوء التخزين .

وتؤثر الظروف الطبيعية على إنتاج القمح مثل الحرارة الشديدة ، بالإضافة إلى بعض الأمطار المفاجئة ، والعواصف ، وغيرها من الظروف غير الملائمة بكثافة مما يؤدى إلى ضعف إنتاج المحاصيل أو

فناء غالبيتها. كما أن عدم نزول الأمطار في الشتاء، أو نزولها في غير مواعيدها الطبيعية يؤثر سلبيًا على المحصول.

والأكثر من ذلك قد يكون الإنتاج جيداً ولكن يتم حرق كميات كبيرة منه أثناء الصراعات بين القرى وبعضها البعض كما حدث فى ناحيتى جراح والديرس بولاية الدقهلية حيث تعدى عليهم أهالى ناحيتى السنيطة ومنية العامل بنفس الولاية، وأحرقوا لهم عشرات الأفدنة قبل حصادها، بالإضافة إلى إحداث إصابات متعددة بالأهالى المعتدى على قريتهم.

ويتم الحصاد بشكل عام فى أبريل، ويقسم إلى حزم صغيرة ويستطيع الرجل الواحد أن يحصد فدانًا كاملاً فى ثمانية أيام، ويحصل الحاصدون على أجرهم حبوبًا، وأجر العامل الواحد عن اليوم الواحد "ربع" أى ١ / ٢٤ من الأردب، وينقل المحصول على ظهور الجمال إلى الجرن (مكان الدرس) وتوضع الحزم بشكل دائرى، ويمر فوقها النورج وتقطع عجلات النورج المصنوعة من الحديد القش قطعًا صغيرة، ويستخدم الفلاحون مذراة لجمع القش الذى يخرج من الدائرة التى يمر فوقها النورج. ويبلغ أجر الثور الذى يجر النورج "ربع" أيضًا أى ١ / ٢٤ من الأردب مثله مثل الرجل. وكان لهذه الثيران دور مهم فى عملية الدرس لدرجة أن الشيخ همام بن يوسف مثلاً كان يمتلك نحو اثنى عشر ألف ثور للزراعة والدرس والطحن على نحو ما ذكر الجبرتى فى تاريخه، وبعد إتمام الدرس يتم تذرية المحصول وفصل الحبوب عن القش الذى يستخدم علفًا للماشية ويتم إخلاء الحقول تمامًا فى نهاية يوليو تحسبًا للفيضان.

(٢) الذرة:

تزرع الذرة الشامية فى الوجه البحرى، والذرة الرفيعة فى الوجه القبلى، وكان إنتاج الفدان يتراوح بين ستة وعشرة أرادب،.وكانت الذرة تعد الغذاء الرئيسى لمعظم السكان. وعقب نضج المحصول يتم فصل الحب عن السيقان وتوضع حبوب الذرة - الكيزان - فى الشمس لمدة ١٢ إلى ١٥ يوماً وبعدها تخزن لاستخدامها وقت الحاجة إليها.

(٣) الشعير:

يزرع الشعير فى كافة أنحاء مصر من أسوان جنوبًا حتى البحيرات الشمالية شمالاً، وهو من المحاصيل الشتوية، وكان إنتاج الفدان يتراوح بين خمسة وعشرة أرادب فى الصعيد، وبين ثلاثة وخمسة أرادب فى الدلتا، وإن كان فى بعض المناطق ينتج من أردب إلى أربعة فقط، وكانت تؤدى ضريبته عينًا إذا أراد الفلاح أن يؤديها عينًا، وكان يخزن فى شون القاهرة للبيع أو ينقل للموانئ للتصدير. ويستخدم فى الغالب غذاء للخيول.

وسوف نركز على القمح؛ لأن أغلب رغيف الخبز كان يصنع منه.

نقل القمح إلى الشون الحكومية:

عقب إتمام عملية الحصاد كان الدفتردار يجتمع مع الروزنامجى - كبار رجال الإدارة المالية فى مصر آنذاك - مع باقى موظفى الإدارة المالية ويقررون "جمع الغلال من الأنبار العامرة" وهذا إجراء سنوى

معتاد. هذا عن الغلال الأميرية - الخاصة بالدولة - أما الخاصة بالأفراد فكان يتم جمعها إما فى الأقاليم وأحيانًا يشترط المؤجر للأرض على المستأجر تسليم الكمية المتفق عليها فى القاهرة "محمولاً مسلمًا بساحة بولاق ومصر" وأجرة الحمل على المستأجر.

وكان "مباشر الغلال" أو "أفندى الغلال" وهو المسئول عن ولايات الوجه القبلى التى تؤدى ما عليها من ميرى - وهو ضريبة الأرض - غلال، قمح، وشعير، وهو الذى يعطى السندات للملتزمين الذين يسلمون الحبوب المقررة عليهم.

وتواجه عملية النقل صعوبات سواء كان النقل بريًا أم نهريًا، أما البرى فقد تمثل فى الطرق البرية التى تربط بين القرى والمدن بالداخل، فضلاً عن الموانئ التجارية، وكان لها أهمية قصوى فى حركة النقل والتجارة، وهو ما دعا إلى ضرورة تأمينها للسالكين تجارًا ومسافرين، فأسندت هذه المسئولية إلى ملتزمين من الأعراب المقيمين على امتداد هذه الطرق، بحيث يتولون مسئولية تأمين الطرق وحراسة القوافل المارة بها نظير رسوم محددة عليها، وفى حالة إخلالهم بهذه المسئولية وتعرض التجارة البرية للنهب يكونون مسئولين عن تعويض التجار عما يسرق من أموالهم وبضائعهم.

وعلى الجانب الآخر نجد النقل النهرى الذى يعد أرخص أنواع النقل تكلفة، ولذلك اعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا خاصة تلك القرى المطلة على النهر والترع الرئيسية، ويعتمد النقل النهرى فى المقام الأول على مدى توافر كمية المياه اللازمة فى النهر لتسهيل حركة

سير المراكب، كما يرتبط بعدم وجود عوائق في مجرى النهر سواء كانت جزراً مغمورة أو ارتفاع قاع النهر فى بعض المناطق، مما يشكل تهديداً مباشرة لعملية سير المراكب، و قد كان ارتفاع المياه فى النهر أثناء الفيضان وسرعة التيار يعرض عملية النقل للمخاطر، بالإضافة للدوامات الناشئة عن سرعة اندفاع المياه فى النهر من الجنوب إلى الشمال، والتى تتسبب فى حدوث مخاطر كثيرة، منها اصطدام المراكب ببعضها البعض أو بجزر ناشئة فى عرض المجرى المائى أو بالشواطئ، ومن الطبيعى أن ينتج عن ذلك مشاكل كثيرة أثناء عملية النقل؛ وإن كانت مهارة رويسا المراكب قد قللت إلى حد كبيز من هذه الخاطر.

تخزين الحبوب:

كانت عملية تخزين الغلال التى ترد عن طريق النهر فى كل من بولاق، ومصر القديمة، ثم ينقلها التراسوان بعد ذلك إلى القاهرة؛ حيث يتم تخزينها بالقرب من أبواب المدينة فى المساحات الشاغرة التى تضم أسواق الغلال، وكانت هذه المناطق تحاط بسور وتسمى بـ"الرقعة"، و"العرصة"، و"الرحبة"، وتوجد مساحة شاسعة تحت سفح القلعة، وكان هناك عدد من الحواصل ووكالة واحدة حول رقعة القمح.

وتوجد طائفة متخصصة تسمى "طائفة تراسى الرميلة" بالقرب من الرميلة وتوجد رقعتان للقمح بالقرب من باب اللوق - أحد أبواب القاهرة - وثالث مراكز تجارة الغلال، كان يقع خارج باب

الشعرية، حيث نجد سوق الغلال التى حملت تارة اسم "رقعة القمح" وتارة أخرى اسم "ميدان الغلة" ووكالتا القمح الواقعتان على طول شارع الخليج إلى الشمال من باب الشعرية، وهناك أيضًا "تجار غلال حى الجمالية" بالقاهرة بيد أن أشهر عرصات الغلال هو "ميدان الغلة" الذى أشارت إليه العشرات من الوثائق.

ويتم تخزين الغلال فى مخازن واسعة تسمى الشون وهى عبارة عن ساحات مربعة الشكل محاطة بالأسوار، ومليئة بالغلال المغطاة بالحصر وكانت بولاق تمثل الميناء الطبيعى لتجارة الحبوب بصفة خاصة، تُجلب إلى مصر القديمة، لتخزن فى شون ضخمة، وبرغم أن تجارة الحبوب بمصر القديمة تعد تجارة قديمة جداً؛ إلا أن بولاق استأثرت بالجزء الأكبر منها، إذ كان يوجد بعرصات سواحل بولاق حواصل الحبوب، ولذلك كان أغوات الانكشارية ينزلون هناك إبان الأزمات؛ حتى يؤمنوا عملية إمداد القاهرة بالحبوب، ولإلزام الجميع باحترام التسعيرة.

وتعد صوامع مصر القديمة مخزنًا مهمًا للقمح، وقد عهد إلى أربعة أغوات جمع وتخزين القمح فى كل من المنيا، وبنى سويف، وجرجا، ومنفلوط وتشدد الإدارة على توفير القمح الذى يشحن على السفن ويتم تفريغه فى حواصل القمح خاصة فى بولاق حتى وإن كان صاحب القمح غير موجود "توسعة على الفقراء" حيث يكتب اسم صاحب القمح ويعين "القاضى شخصًا من جانبه صحبة الجاويش المعين مع القمح ليكون ذلك على يديه وحفظًا لثمنه".

ويؤكد ذلك الاهتمام من جانب الدولة لتوفير القمح خاصة للفقراء وذلك فى كافة الأحيان رخاء أو أزمات، وهذا ما يؤكد عدم غياب دور الدولة بل جودها وقيامها بمهامها تجاه مواطنيها فى أغلب الأحيان

ولم يختلف الأمر فى الأقاليم حيث نجد حواصل للغلال، فقد أشارت الوثائق لاستئجار أحد تجار الغلال عرصة غلال بالمحلة الكبرى بما فيها من "المنافع والحواصل داخلها وخارجها ودار دوابها وجميع حقوقها" ستة أشهر وعشرة أيام بإيجار قدره ٤٢٠ نصف فضة تسعون نصف مقدماً ويقسط الباقى على المدة الباقية شهريًا.

وفى الإسكندرية نجد استئجار أحد تجار الغلال "عرصة لوضع الغلال وحواصل وستة حمير بالثغر" بأجر قدره خمسة أنصاف إلى جانب "كلفة الحمير". ونجد وكالة بها ساحة للغلال بالمنصورة تشتمل على حواصل ومخازن فى الدور الأرضى يعلوها دور آخر يتبع الوكالة.

ويرتبط بالغلال العديد من العمال فنجد الأمناء مثل الحاج حسن ابن على "من أعيان مشايخ الأمنا بساحل الغلال ببولاق" والكيالون مثل محمد بن حسين "الكيال فى الغلال بباب الشعرية". وكان توفير الغلال فى مواعيدها بالعرصات الشغل الشاغل للإدارة، حيث كان أحمد بك المسلمانى "قاعداً فى قدم النبى عينوه ليستعجل غلال العنبر الشريف" وقدم النبى أى أثر النبى، وهو ساحل مصر القديمة، وهذا يؤكد مدى الاهتمام بتوفير الغلال التى تصل إلى المخازن السلطانية.

يبدو أن تجار الغلال من أهم العناصر المرتبطة بتوفيرها وتوزيعها ، وقد عدد الرحالة التركي أوليا جلبي أكثر من ثلاثة آلاف رجل من أغنياء التجار، لهم ألفا مخزن ببولاق ، ومصر القديمة ، وبداخل القاهرة ، وأسماؤهم مقيدة في سجل الأمناء والنظار؛ لأنهما إذا احتاجا إلى الغلال اضطرارًا أخذوها منهم.

وقد تكونت شركات لتجارة الغلال ، فعلى سبيل المثال نجد شركة رأسمالها مائتا قرش كونها شخصان للتجارة فى الغلال ، كان نصيب القمح منها مائة أردب ، ينفق منها على جلب الغلال وإيجار الحواصل وأجرة عمال وغيرها.

وتشير الدراسات التاريخية باشتغال طوائف مثل المغاربة مثلاً بتجارة القمح ؛ وذلك للأرباح الهائلة التى تدرها هذه التجارة خاصة إذا صدر القمح إلى الخارج ، ولكن الدولة كانت تصدر الأوامر بعدم تصديره فى حالة حدوث أزمات اقتصادية كتلك التى حدثت فى عام ٩٧١هـ-١٥٦٣ /م، وكانت الإدارة تقوم بتفتيش السفن المتجهة للخارج للتأكد من عدم تصديره.

وترسل كميات من القمح والشعير إلى الآستانة على ظهر عشرين سفينة ، وإلى مكة المكرمة والمدينة المنورة بإشراف الباشا فتخرج القوافل من مصر العليا إلى القصير ، ومنها إلى البحر الأحمر وكانت مصر تمد القدس بالغلال ، حيث اشترى مجموعة من أهالى القدس كمية من الغلال من منفلوط بصعيد مصر ، وقد صرح القاضى لهم بشراء الغلال وتأكيد عدم معارضتهم فى ذلك ،

كما صدرت الأوامر إلى العاملين بثغر دمياط بمساعدتهم على شحن الغلال إلى بلادهم، وعدم التعرض لهم فى حلهم وترحالهم، وهذا يؤكد عمق العلاقة بين مصر والقدس خلال العصر العثمانى.

وتعانى أوربا - أحيانًا - من أزمات اقتصادية حادة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن حبة القمح وغيرها من الحبوب التى تزرع كانت تنتج أربع حبات، وهو ضعف كبير فى الإنتاج، وكانت مصر تساعد أوربا فى التخلص من هذه الأزمات، حيث كانت تستورد أوربا الحبوب من مصر، فعلى سبيل المثال فى عامى ١٧٩٦، ١٧٩٧م استوردت أوربا من ميناء دمياط والإسكندرية نحو عشرين حمولة تشتمل على القمح والأرز والفول وكانت كميات كبيرة.

وعلى أية حال اتضح مما سبق أهمية الحبوب بعامة والقمح بخاصة، فقد عرضنا لمراحل إنتاجه من الزراعة إلى الحصاد والدرس ونقل الحبوب إلى المخازن وحظر تصديره فى الأزمات والسماح بذلك فى أوقات الرخاء والخطوة التالية فى إنتاج الخبز كان إعداد القمح للطحن.

الطِّحن:

بالكسر يطلق على طحن الحبوب ومنها الطاحونة وهى الرحى، والطحان هو الذى يقوم بطحن الحبوب ويقال له أيضًا الدقاق، ويعد الطحن من أهم عمليات صناعة الخبز، وهناك عمليات تمهيدية للطحن كالتالى:

(أ) تنقية الحبوب: وذلك لتنقية الحبوب مما علق بها من شوائب أثناء الحصاد والدرس، وكانت الحبوب تنقى بعد إخراجها من

الصوامع والمخازن، وعملية التنقية للحبوب ليست وليدة العصر العثماني، بل ترجع للعصر الفرعوني، حيث نشاهد شخصًا بالمتحف المصرى جالسًا بجوار الهاون الذى تدق فيه الحبوب وأمامه مائدة صغيرة منخفضة جدًا في ركن منها كومة من الحبوب، ويمسك الرجل بين إبهامه وسباباته شيئًا متناهي الصغر، ويبدو أنه ينزع الحصى والشوائب، ولعل عملية غسل للحبوب كانت تتم قبل التنقية والطحن وهو ما نراه في عصرنا الحاضر في الريف المصرى.

(ب) عملية غربلة الحبوب: وذلك لتخليص الحبوب من الشوائب وقد تسبق عملية الغربلة عملية التنقية وأحيانًا تتمان في وقت واحد فنرى ربات البيوت في الريف يقمن بالغربلة وأثناءها تقوم بالتقاط الشوائب التى يتعذر نزولها من الغربال، ويتم هز الغربال بطريقة تعودن عليها "ولهن فى ذلك صنعة" إذا جاز القول وكل ذلك يتم فى إطار تجويد الحبوب وتخليصها من أية شوائب قد تؤثر على الطحين؛ أى الحبوب المطحونة، والتى صارت دقيقًا. ويتم الغربلة أحيانًا على مرحلتين: الأولى قبل الطحن، والثانية بعد الطحن؛ لإخراج بعض الحبيبات التى لم يتم طحنها جيدًا.

(ج) الطحن: كان الطحن قديمًا - فى العصر الفرعونى - يتم من خلال سيدات يقمن بالطحن أكثر من مرة؛ حيث يعاد الطحين الذى لا يصل للنعومة المطلوبة إليهن مرة أخرى لتنعيمه، وقد حدث تطور للرحى - أحجار الطحن - عبر فترات التاريخ المختلفة، فتحدثنا مصادر العصور الوسطى عن طواحين الحبوب التى كان

يعمل بعضها بالهواء كتلك التى حدّث بها فيروز أبو لؤلؤة المجوسى وهو فارسي من نهاوند، حيث تروى المصادر كيف أن الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه مر بفيروز وقال له: "ألم أحدث عنك أنك تقول: لو شئت أن أصنع رحى تطحن بالريح لفعلت؟". ومعنى ذلك وجود طواحين تعمل بالهواء منذ فترة مبكرة من العصور الوسطى.

وقد زار الرحالة التركى "أوليا جلبى" القاهرة وعدّد الطواحين الموجودة بها وذكر أنها ألف ومائتا طاحونة وتدار كل طاحونة بواسطة حصان أو بقرة، ويضيف: "وهى أماكن جديرة بالرؤية وبكل قصر من قصور القاهرة طاحونًا حتمًا".

وانتشرت الطواحين فى طول البلاد وعرضها، فعلى سبيل المثال نجد إقبال بعض الأهالي على بناء الطواحين فى القرى الواقعة على أطراف المدن؛ للمساهمة في إمدادها باحتياجاتها من الدقيق، وقد كان للقرى القريبة من المدن الكبرى أهمية خاصة فى هذا الشأن لقربها من أسواق الغلال ومناطق إنتاجها، في الوقت الذى حرص مالكو الطواحين على أن تكون لهم ساحات كبيرة لتخزين الحبوب فى حالة الإقبال الكبير من الأهالي على الطحن.

وإلى جانب الطواحين الكبيرة كانت الطواحين اليدوية "الرحى"، وكانت تتعاون فى إدارتها امرأتان، ووصفها البعض بأنها "ذات تركيب بسيط؛ يعتمد على حجرين أحدهما يدور فوق الآخر حول محول فى جانب الحجر العلوى، تثبت فيه عصا صغيرة لإدارة الرحى، وفى وسط الحجر حفرة صغيرة يوضع فيها القمح؛ كى

يسقط بين الحجرين" . هذا عن وصف الطاحون اليدوية الصغيرة أو إن شئت فقل المنزلية. أما عن وصف الطاحون الكبيرة، فقد أمدتنا الوثائق بالعديد من أوصاف تلك الطواحين نتخير بعضها لعرضه، المثال الأول استقيناه من سجلات محكمة الدقهلية في القرن الحادى عشر الهجرى / السابع عشر الميلادى؛ حيث ورد في معرض شراء أحد الأمراء ويدعى مصطفى جلبى وكان كاشفًا - حاكمًا - لولاية الغربية، والشرقية من رجل يدعى الحاج محمد أبو سعدة "جميع الطاحون الفرد الرحا الفارسى أرضًا وبناءً الكائنة بمدينة المنصورة بخط زاوية ولى الله الشيخ عبد الجليل القائم ببنائها بالطوب الآجر والمون، المشتملة على باب مربع فتح غربيًا، يدخل منه إلى مسطاح، ومكسلتان، ودوارة بها على يمنة الداخل خزانة، وعجلة، وحجر نجدى، وقاعدة حجر، وجايزة، وفاس، وعمود، وقادوس، وشونة معدة لخزن التبن ودار دواب وغير ذلك" . ويتضح من هذا الوصف كامل عدة الطاحون كما لم يغفل مخزن التبن المعد للقوى المحركة للطاحون سواء خيول أو بغال أو أبقار.

إذا أخذنا مثالاً آخر لطاحون فنجد وصفًا لطاحون سجلته لنا وثائق محكمة دمياط، في القرن الثانى عشر الهجرى / الثامن عشر الميلادى وهذه المرة طاحونًا زوجًا والوصف أكثر وضوحًا من الوصف السابق، حيث يذكر أنها "طاحون بالطوب الآجر، زوج، فتح بابها غربيًا، يدخل منه إلى مجاز مسقف نقياً، وتابوتاً خشبياً، وخزانة، ومنامة، ومسطاح، ويتواصل منه المجاز المذكور إلى دورتين مكبل كل

منهما بالنصبة، والقاعدة الحجر يعلوها حجر لجدى، وقادوس، وعجلة وهرميس، وعروس، وجايزة، وقوس، وميزان، وعمود حديد، وفاس حديد، ويتوصل من ذلك إلى دار دواب، بها حوض معد لسقي الدواب، ومراغة، وطوالة وسلم يصعد منه إلى مَدْرَسين: أحدهما علو المسطاح، والثانى علو المراغة، مسقفتين خشبًا، مكملة الطاحون المذكور بالعدة والآلة الصالحة للإدارة على العادة، مسقفة الطاحون المذكورة غشيمًا، وعلي باب العقار فتح بحرياً بدف واحد خشبًا، يدخل منه إلى سلم، تصعد منه إلى غرفة علو الطاحون مطلة على المجائز". ويتضح أن هذا الوصف أكثر شمولاً من السابق، ولعل ذلك يرجع إلى أن الوصف الأخير جاء بعد الأول بأكثر من نصف قرن، كما أنه يشمل على طاحون زوج وليس فرد كالأول، إلى جانب شموله على أماكن لرعاية حيوانات الطاحون من حوض للشرب ومراغة أى مكان لاستراحة الحيوانات بعد انتهاء كل فترة عمل، وطوالة للأكل إلى جانب السلالم والدور الأعلى. ولعل أفضل تعليق على هذين الوصفين أنهما يتكاملان معًا ونخرج منهما بصورة للطاحون فى العصر العثمانى.

وكان تعمير وإصلاح الطواحين محل اهتمام كبير من القائمين عليها، حيث أمدتنا وثائق محكمة الإسكندرية بوثيقة مهمة تتعلق بتعمير طاحون يملكها أحد الفرنج البنادقة بالإسكندرية وهى عبارة عن إقرار من جانب نجارين من الغربية هما ناصر الدين بن زياد الجميعي وشقيقه أحمد بأن والدهما تسلم ٦٦١ نصف فضة على

مراحل نظير قيامهم بتعمير الطاحون الفرد القديم والذى استغرق ثمانية أيام، والمبلغ نظير التعمير وثمن فأس حديد وأجرة معلمين، والأكثر من ذلك كسوة للمعلمين من الجوخ الأزرق.

وفى بعض الأحيان يعاد بناء الطاحون من جديد، حيث تكلفت طاحون بالإسكندرية كذلك مبلغ ٤١ دينارا من أحجار وجير ورمال وأجرة نقل وأجرة بنائين وفعلة وحجر وقاعدة وغيره ومعنى ذلك أنه تم البناء من جديد.

ويعد الاستثمار فى الطواحين من أهم الاستثمارات التى تدر أرباحًا فى مصر العثمانية، ويشمل الاستثمار البيع والشراء والتأجير والاستئجار، ويكون الإقبال على شراء الطواحين كبيراً فى حالة وجودها فى قلب مناطق الإنتاج والتجارة على السواء كذلك إن وجدت الطواحين على أطراف المدن وبداخلها لتغطية زيادة الطلب على الخبز، وإذا أخذنا مثالاً للاستثمار فى طاحون بالقاهرة نجد شراء جعفر بن مصطفى من عبد المجيد بن عبد الرازق طاحونًا بالأزبكية بعشرة آلاف ومائة وستة عشر نصف فضة، ودفع جزءاً من المبلغ ١٢ قنطاراً من البن القلب بثمانية آلاف نصف فضة ومن المعلوم أهمية البن كسلعة رأسمالية غاية فى الأهمية فى ذلك العصر، حيث كان البن يدفع مقابل استئجار أراض فى ظل نظام الالتزام الزراعى، ولعب تجاره دوراً مهمًا فى نظام الالتزام خاصة بعد تدهور تجارة البن إلى حد ما ابتداءً من عام ١٧٣٠م، وكانت أسرة الشرابى من أهم تجار البن وكذلك من أهم الملتزمين.

ونجد شراء أحد النصارى الأرمن ويدعى عازار الأرمنى "للطاحون الفرد الفارسي" الكائن بالموسكي بـ١٨٧ ريالاً حجراً واشترى أحد الأشراف طاحونًا من نصرانى أرمنى بالقرب من باب الشعرية بأحد عشر ديناراً وستة قروش ريال ونجد البائع يعود لاستئجارها بألفى نصف فضة كما اشترط على أنه متى أعاد له المبلغ حاز الطاحون مرة أخرى ولعل البائع كان فى ضائقة مالية ألجأته إلى البيع ثم الاستئجار وهذا يوضح أهمية الاستثمار فى الطواحين فى ذلك العصر .

ويعد الاستئجار من الاستثمارات المهمة في الطواحين، فنجد استئجار طاحون خارج باب الشعرية بإيجار قدره تسعون نصف فضة شهريًا . واستأجر أحد المدولبين فى الطواحين طاحونًا ببولاق "بخط درب البطيخ بموقف المكارية" بثمانية وعشرين نصف شهريًا .

وإذا انتقلنا إلى الأقاليم نجد استئجار طاحون بالإسكندرية مدة ثلاثة عشر شهراً بعشرة دنانير ذهب ، ديناراً مقدماً والباقى على قسطين كل ستة أشهر أربعة دنانير ونصف ، على أن يقوم المستأجر كذلك بطحن قدحين قمح يوميًا .

وقد تعدى الاستثمار الطواحين إلى القوى المحركة لها ، فنجد من يستأجر الخيول والبغال . ويؤكد ذلك أهمية الاستثمارات فى الطواحين من عدة وقوى محركة لها .

ولم تخل الطواحين من النزاع حولها ، حيث ادعى أحد رويسا السفن بالإسكندرية على شخص بالإسكندرية بأنه يستحق فى ذمته أحد عشر ديناراً ثمن عدة طاحون وأنه لم يأخذ منها سوى ستة

دنانير، واتضح أن العدة غير كاملة وكذلك لا تعمل وانتهى الأمر بحل النزاع.

وقام البعض بوقف طواحين، فنجد أحد خدام مقام السيد البدوى يوقف ثلاثة طواحين كاملة العدة والبناء كما أوقف البعض ثلث طاحون بالقاهرة على نفسه، وأولاده، وأولادهم، وذريتهم، وأنهى أحد نظار الأوقاف تأجير طاحون بباب الشعرية.

وكان للمرأة دور في أوقاف الطواحين فنجد إسقاط سيدة ذمية تدعي صوفية لربع طاحون تملكه بحارة التركمانية لنصرانى أرمنى، وأسقط نصرانى شامى حقه فى إيجار طاحون تابع لوقف أحد المسلمين بـ٣١٧ ريالاً حجراً بطاقة.

وإذا انتقلنا لدراسة حالة وقف لطاحون فى الأقاليم، نجد إيقاف الأمير لاجين، حاكم ولاية الدقهلية طاحونًا بشهادة أخيه وأحد مشايخ العربان إلى جانب الطاحون فرنًا وحدد أجرة تشغيل الطاحون والفرن بخمسين قرشا، وخصص مبلغًا للعمارة والترميم اللازمة للوقف. وبعد أن عرضنا لوصف الطواحين والاستثمارات فيها؛ ننتقل لنقطة مهمة وهى عملية الطحن ذاتها.

يلاحظ انتشار الطواحين العامة فى المدن بشكل خاص، فى حين ظلت الرحى اليدوية تستخدم فى الريف، ويرجع ذلك لأنه ليس كل الناس يستطيع عمل طاحون فى بيته وليس الكل كذلك يستطيع أن يطحن بيده أو كلهم يستطيع شراء جارية أو عبد يطحن له، وبالتالى وجود الطواحين العامة ساعد كثيراً الناس، وكان لصاحب

الطاحون صبى يأخذ القمح من البيوت، ويأتى به للطحن، ثم يرده إلى صاحبه.

وقد لعبت الطواحين العامة والخاصة دوراً مهماً فى العصر العثمانى، فنجد استلام طائفة الطحانين بمدينة الإسكندرية كمية كبيرة من القمح لطحنها لتصنع بكسماط - خبز جاف لسفن الأسطول العثمانى، وهذا القمح وارد من الشون السلطانية، ومقداره تسعمائة أردب، وقد استلم شيخ الطحانين وطائفته كل على حدة كمية من القمح لطحنها كما هو متبع منذ القدم، وقد أقر كل طحان على حدة بطحن ما أخذه من قمح، ثم عمل الدقيق بكسماط، وهذا يوضح تداخل عمليتى الطحن والخبز ويؤكد ذلك دقة التعاملات فى العصر العثمانى ومعرفة كل فرد ما عليه من عمل وما له من حقوق وكتابة حجة شرعية أمام القاضى.

وكان القمح يوزع على الطحانين، ويدفعون ثمنه على أقساط، فنجد المحتسب والطحانين يقرون باستلام "مائة وتسعة وسبعين غرارة بالكيل السكندرى ليقوموا بطحنه فى طواحينهم وتسليمه فى الموعد المحدد". وهذا يوضح اشتغال الطحانين بالطحن لحسابهم الخاص.

ولم يختلف الأمر فى العاصمة، فنجد مشاركة طحانين اثنين فى طاحون ببولاق واستثمار أربعة آلاف نصف فضة اشتريا بها غلالاً ليطحناها فى الطاحون ثم يبيعاها دقيقاً، ثم يشتريا قمحاً، ويطحناه، ويبيعاه، وهكذا، وقد أقر كلٌ منهما على أن الربح المتبقى بعد المصاريف يقسم بينهما بالسوية.

ولم تسلم عملية الطحن من بعض الصعوبات منها على سبيل المثال سرقة الدقيق، فنجد ادعاء صاحب طاحون على طحان يعمل عنده بأن الأخير اختلس كمية من الدقيق في شهرين، فما كان من المدعى عليه إلا أن طالب المدعي بإثبات دعواه، ولم توضح الوثيقة ما انتهت إليه القضية. وقد تعددت القضايا المشابهة لذلك.

وقد تعرض القمح نفسه للاختلاس؛ حيث أنهى أحد الطحانين بالإسكندرية للقاضي نقص كمية القمح التي يأخذها من قمح السلطنة الشريفة الوارد إلى الإسكَندرية وأنه كيَّل القمح فوجد أن كل إردب ناقص ويبة بالكيل المصرى، فما كان من القاضي إلا أن أمر بكيل "غرارة - كمية من القمح معلومة الوزن - وكيَّلها أحد الكيالين فثبت النقص، وفر الكيال الذى كان يكيل القمح الناقص، وقرر القاضي تعويض الطحانين النقص منذ تعاملوا مع ذلك الكيال.

وحدث نوع آخر من النزاع حيث ادعى خباز على طحان بنقص الدقيق الخاص به والذى يطحنه له هذا الطحان من القمح الذى يعطيه له، وتم وزن الدقيق، وثبت النقص، وتعلل الطحان بأن الدقيق إذا بات ينقص وزنه، وأنه لا علاقة له بالدقيق بعد طحنه، واستمر النزاع بينهما إلى أن انتهى بالصلح على أساس أن يدفع الخباز أحد عشر ديناراً ذهباً فقط بدلاً من عشرين ديناراً.

وتراقب عملية الطحن بدقة، وهو ما يعرف بالحسبة على الطحانين أو الدقاقين الذين يحولون الحبوب إلى دقيق، ويتمثل ذلك في مراقبة الطحانين، في عدم احتكار الغلة، وعدم خلط الردىء منها

بـالجيـد ، ولا الـقـديم بـالجديـد ، وأن يـتـأكـد المحتسـب من دقة غـربـلة الطـحان للحبـوب من التـراب ، وتـنظـيفـها من الغبار ، واختـبـار دقيق القـمح حتى لا يكون قد خلط بدقيق حبوب أخرى كالشعير والذرة ، كـما يتـأكـد المحتسب من عـدم الـطحن على أثر نقـر حجـر الطـاحون ، للضـرر الـذى يحـدثه اختـلاط الدقيق ببـقـايا مخلفات عـمـلـية نقر الحجـر ، وكثـرة دوس الغـلـة ، أى طحـنـهـا جيـداً حتـى يـكـون الـدقـيق نـاعـماً ، وتفـقـد صـحـة موازين الطحانين التـى توزن فيهـا الحبـوب قبل طحـنـهـا وبـعـده ، وضـرورة كـتـابـة اسـم صـاحـب كل دقـيق وعـنـوانه فى شـارة تـعلق عـلى زنـبيل الدقـيق ، وذلك حتـى لا يـخـتـلـط دقـيق الـنـاس بعضه مع بعضه الآخر ، والتأكد من سلامة الأكياس التى يوضع فيها الـدقيق المطـحون ، حتى لا يـكـون فيه ثـقوب تؤدى إلى تـسرب الدقيق فى الـطريق ، وإلزام الـطحانين بتزويـد أصحاب المخابـز بـكـمـيـات معينـة من الدقيق كل يوم ، حتـى يصـنعوا الخبـز لبعـض الناس الذين يشتـرونـه من الأسواق . وزاد البعض على ذلك ضـرورة التـأكـد من نـظـافـة عـمـال المطاحن وطهـارتهـم ، والتحـفظ الـشـديد أن لا يـصـيب الـدقـيق المطـحون شىء من روث الدواب التى تـقوم بـعـمـلـية تحريك حـجـر الـطـاحـون ، والحـرص عـلى عـدم اتـبـاع مـا كـان يفـعـلـه بـعـض الـطـحـانـين من شراء القمح من الناس بثمن معلوم ، ثم لا يعطيهم ثمنه إلا دقيقاً مقسطاً ، ودعـا كـذلـك إلى الـتـأكـد من أمـانـة رتـقـوى الـصـبى الـذى يـأخـذ الـقـمح من الـبـيـوت ويـرده إلـيـهـا ، حـفـاظاً عـلى حـرمة المنـازل ، ومـنـع نـسـاء الـبـيوت من الوقـوف لـصـبى الـطـاحـون ، وعـدم تـبـديـد الـقـمح من قبل

الحمالين، وتخصيص من يكنس الحبوب المتناثرة ويلتقطها، وهى أمور يبرر معظمها الاهتمام الفقهى بطهارة الدقيق واحترامه، وعدم تبديده، والحفاظ على التقاليد الاجتماعية الإسلامية.

وأكدت الوثائق متابعة المحتسب للطحانين وضرورة وجود خبازين اثنين يتبعان طحانا واحدا، وضرورة سماعهم سعر الدقيق وتطبيق ذلك بكل دقة.

وألزم المحتسب الطحانين بعدم تعدى أحدهم على خط وحصة الآخر، حيث يلزمهم بعدم الدوران على الأبواب ليجمعوا من الناس القمح المراد طحنه، بل عليهم البقاء بدولابهم وانتظار رزقهم حتى يأتى لهم، وقد اتفق البعض من الطحانين بعدم تعدى أحدهم على حصة الآخر، ولا يدور على الأبواب، ولا يحمل أطحنة ويتوجه بها إلى دولابه.

ولم تسلم الطواحين من تعسف الإدارة - أحيانًا - بفرض "مال حماية" عليها وبشكل شبه متواصل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد ذكر أوليا جلبى أن جزءاً من طواحين القاهرة البالغ عددها ١٢٠٠ طاحونة كان يتبع سلطة المحتسب، بينما يقع الجزء المتبقى تحت حماية الأوجاقات - الفرق العسكرية - وأغواتها وقادتها، كما ذكر أحمد شلبى أن سليمان أغا الإنكشارية قد فرض عام ١٧٢٧ ضريبة تبلغ ريالين على كل طاحونة تدفع بشكل أسبوعى.

وقد تعرض البعض للقتل داخل الطواحين، فقد أمدتنا الوثائق بوجود شاب مقتول يدعى محمد بن مراد الشافعى من طلخا بالدقهلية، ووجد

فى رقبته قطع من الجهة اليسرى، وملقى بجوار باب الطاحون، وقد حضر نائب حاكم الولاية وعدد من الأمراء لمعاينة الحادثة التى اتهم فيها والد القتيل الطحانين بقتله، ولكن من جانبهم أقر الطحانون بأن الشاب أصيب بقوس الطاحون فى رقبته والتى كسرت أثناء دوران الطاحون ومات من ساعتها، وترك آثار الدماء على قادوس الطاحون، وأرضيتها وسجلت الواقعة بسجلات المحكمة.

وطال الإهمال بعض الطواحين أو على حد قول الوثائق "الطاحون الخرب الخالية من العدة" و"الطاحون الخربة المسلوبة الانتقاع الشرعى". وعلى أية حال بعد عملية الطحن تتتابع مراحل إنتاج الخبز كالتالى:

نخل الدقيق والرقابة عليه:

ينخل الدقيق بعد طحنه فى المناخل التى أعدت خصيصًا لهذا الغرض، وأحيانًا ينخل الدقيق أكثر من مرة، حيث تتبقى بعض الحبوب التى لم تطحن جيدًا فتعاد إلى الطحان مرة أخرى ليكون أكثر نعومة، وكانت المناخل مستديرة الشكل غالبًا وذات حافة مرتفعة بعض الشيء، وبها ثقوب ضيقة يتساقط منها الدقيق ليتجمع فى إناء موضوع تحت المنخل، وظهرت المناخل فى مصر منذ العصر الفرعونى، ولم تختلف الآن كثيرًا عما كانت عليه، وكانت عملية النخل ذات ضرورة كبيرة؛ لتخليص الدقيق من الشوائب التى كانت تدخل فيه أثناء عملية الطحن، إضافة إلى رغبة البعض فى الحصول على خبز أكثر جودة.

وفى زيارته لمصر ذكر الرحالة التركى أوليا جلبى صنَّاع مناخل الدقيق وأحصاهم بمائتى رجل. وكان يقوم بالنخل النساء والرجال، وظهر ذلك فى مناظر مقابر العصر الفرعونى. وتشير مصادر العصور الوسطى إلى الحسبة على نخل الدقيق، فكان المحتسب يلزم الطحان بتغيير مناخل الدقيق كل ثلاثة شهور، أو أقل من ذلك لضمان استمرار جودتها، كما يتأكد من نخل الدقيق مرارًا بالمناخل الكثيفة أى ضيقة الخروم، وعدم خلط الطحان دقيق القمح بدقيق شعير منخول.

- العجن:

ومنه العجين أى الخليط الناتج عن عملية العجن والذى يصنع منه الخبز، وللعجين مكونات مثل الدقيق، والماء، والخميرة، والملح، وتستخدم هذه المواد فى عمل عجينة الخبز بمختلف أنواعه التى يفرق بينها نوع الدقيق المستخدم الذى يكون قمحًا أو شعيرًا أو خليطًا من الاثنين. وتتوقف على كمية الماء المستخدمة فى العجن درجة سيولة العجين وطراوته، كما تضاف الخميرة لأغلب أنواع الخبز لتكسبها مسامية وتساعد على خبزها، وفى حالة إضافة الخميرة يوضع قليل من الملح فى العجين ليسهل عمل الخميرة بالعجين.

ويعد الدقيق أهم المواد التي يصنع منها الخبز، ويتنوع من دقيق قمح أو شعير ويترتب على جودة الدقيق من حيث المادة المطحون منها، وكذلك على درجة إتقان الطحن وكذلك الماء الذى يعد مكونًا

مهماً فى إعداد عجين الخبز، وطبقًا لكمية الماء المستخدمة فى العجين يتحدد شكله، فإذا زادت كان العجين سائلاً يمكن صبه فى قوالب سابقة التسخين، أما إذا كانت كمية الماء المستخدمة فى العجن متناسبة مع كمية الدقيق يكون العجين يابساً ويمكن تشكيله فى أشكال متنوعة مستديرة أو بيضاوية، وحينئذ يخبز فى الأفران الأسطوانية أو على البلاطات المسطحة.

ومن الضرورى ألا يعجن الدقيق بماء مالح؛ حتى لا يكون طعم الخبز مراً، وأن يكون الماء طاهراً. ولا تقل الخميرة أهمية عما سبق، فوظيفتها الأساسية هى التخمير أو انتفاخ العجين بواسطة ثانى أكسيد الكربون الذى تكونه الخميرة، وهو ما ينتج خبزاً مسامياً إسفنجياً، كما أنها تضيف للخبز مذاقًا مستساغاً. والخمائر عبارة عن فطريات دقيقة وحيدة الخلية، توجد فى أماكن مختلفة كثيرة فى الطبيعة مثل أسطح الفواكه، والنباتات، وأوراقها، كما توجد فى الهواء، وعند نموها وتكاثرها على المواد السكرية فإنه يتم تخميرها وينتج عن هذه العملية الكحول وثانى أكسيد الكربون.

وقد عرفت الخميرة منذ أقدم العصور، حيث عرفها المصريون القدماء واستخدموها فى صنع الخبز؛ حيث وردت نصوصاً تؤكد ذلك مثل "سخن الفرن جيداً حقًا إن العجينة أمسكت الخميرة. ولا يقل الملح أهمية فى صناعة الخبز، بإضافته للعجين.

واحتلت عملية العجن ذاتها أهمية خاصة فى خطوات صناعة الخبز، وقد أشارت الوثائق لتخصص أناس بعينهم فى العجن، فنجد

رجلاً يدعى منصور بن حسن "العجان" يؤجر نفسه للعمل لرجل يدعى أبى النصر أحمد وكان رقاقًا - يصنع الرقاق - ليلاً ونهاراً طوال شهر رمضان بأجر قدره ٥,٥ نصف فضة في نهاية اليوم والليلة، وقد وضع له صاحب العمل شرطًا جزائيًا ينص على "أنه متى عطل عن العمل كان عليه القيام بعشرة دنانير".

وتتم عملية العجن في أوانى خاصة بذلك، وكان العجين يعجن في الغالب مساءً ليصبح العجين وقد اختمر تمهيداً لخبزه إذا كان خبزاً خاصًا - أى فى البيوت - أما إذا كان للبيع - خبز السوق - فكان العجان يقوم بعجنه، وينبغي أن يجيد العجان عجن العجين وعركه، وأن يلقى فيه الملح والخميرة بقدر، ويضيف إليه الماء النظيف، ويطال عركه حتى يبلغ نهايته، ويراقب العجانون، ويلزمون بأمور تتضمن نظافة العجين وسلامته. ومن أهم هذه الأمور عدم السماح للعجان أن يعجن بقدميه، ولا بركبتيه، ولا بمرافقه؛ لأن في ذلك مهانة للطعام، والحرص على عدم تساقط شيء من عرق إبطى العجان وبدنه، وإلزامه بارتداء ثوب من غيركم، وأن يكون ملثمًا، إذ ربما عطس أو تكلم فقطر شيء من بصاقه أو مخاطه فى العجين، بالإضافة إلى مطالبة العجان بحلق شعر ذراعيه؛ لئلا يسقط شيء منه في العجين، وأن العجان إذا عجن في النهار، كان لابد من أن يكون بجانبه إنسان في يده مذبة لطرد الذباب عنه كما يجب على العجان تنظيف المعجنة عقب العجين بالماء فى كل يوم.

وأضاف البعض على ذلك بضرورة تغطية العجين فترة التخمير؛ حتى لا يمسه الذباب والحشرات، والتأكد من طهارة الماء وأوانى العجن، وما يفرش تحته أو يغطى به، ويفضل أن تدور امرأة على البيوت لأخذ العجين، فإن تعذر ذلك فليتخذ صبيًا عاقلاً عفيفًا أمينًا مجربًا لم يبلغ الحلم صيانة للحريم، ويشير الجبرتى إلى ذلك "ويحمل طبق العجين إلى الفرن على رأسه".

وكان الموسرون ساكنو القصور والسرايات يخصصون حجرات "الأود" للعجين، فكانت سراية الخديو إسماعيل باشا تشتمل على "أود" العجين والفرن. كما كانت سراى الأمير محمد على بن محمد على باشا تشتمل على بيت عجين وفرن. كما تشتمل قصور الأغنياء على أفران خاصة، وكذلك كل بيت من بيوت الفقراء قل أن يخلو من تنور صغير، فأهل كل بيت يصنعون فى بيوتهم خبزا خاصا.

- خبز العجين:

يقوم بهذا العمل "الخباز" وهو صانع الخبز. وقد انتشرت الأفران العامة، والملاحظ الاهتمام بها من حيث العمارة، فقد أشارت الوثائق للعديد من الطوابين - الأفران - وتبليطها وما يتطلبه ذلك من ثمن بلاط ومون وآجر وكلف، بلغت فى إحدى الطوابين بدمياط ٨٣٥ بارة. وفى الغالب كانت الأفران مجاورة للطواحين "الفرن الملاصق للطاحون".

وأمدتنا الوثائق بوصف لفرن بالإسكندرية ملاصق لطاحون من الجهة البحرية، ويشتمل على "قبة وقاعة عجين وبير ماء ملح" وقد استأجر هذا الفرن خبازان مغربيان من مدينة فاس بإيجار شهرى

قدره ١٦ نصفًا شهريًا، ولدينا وصف لفرن آخر بالمنصورة "المشتمل بنا الفرن على باب فتح شرقيًا يدخل منه إلى فتحة كبيرة بها بيت عجين ومزبدة وسلم يصعد منه إلى أعلى سقف الفرن وشونة بلا سقفة وقاعة عجين سقفه غشيمًا وطابونة مبلطة معدة لخبز الخبز القرص وغيره".

أما الأفران الخاصة، فقد ذكرت حجة شراء منزل بالمنصورة الفرن الكائن بالمنزل عند وصف المنزل "وبها من المساكن فرن فتح بابه شرقًا". واشتملت بعض الأوقاف على أفران، منها فرن كان إيجاره الشهرى قرشين اثنين بالإضافة إلى تبليط الفرن وترميمه والواجبة على المستأجر. وامتلك الشيخ عبد الله الشرقاوى العالم الشهير – الذى عاصر الحملة الفرنسية ومحمد على فرنًا "مخبزًا" للخبز الرومى "التركى" بالأزبكية، وكان الخبز المصنوع منه يباع فى الأزبكية وباب اللوق، وقد صدر له قرار فى عهد محمد على عام ١٨١٢ بعدم التعرض لهذه الطابونة أو البائعين التابعين له "إكرامًا لحضرة الأستاذ".

وقد طال الإهمال بعض الأفران "جميع الفرن الخرب المنهدم ... المشتمل على أرض وبناء خرب وقاعة بعمود معدة لعجن الخبازين وشونة للأحطاب وبيت نار ومنافع ومرافق وحقوق ... وأن الفرن الآن خرب وتخلخلت بعض جدرانه وتساقطت بعض حيطانه واستولى عليه الخراب ... وليس ثمة راغب رغب فى تأجيره مدة طويلة ولا قصيرة".

وقد شاع تأجير الأفران فى العصر العثمانى، فنجد استئجار خباز فرنًا وحاصلاً مجاورًا له سنة كاملة بعشرين نصفًا شهريًا. واستأجر خباز فرنًا آخر بأجر شهرى قدره أربعة عشر نصفًا على أن يقوم المستأجر بخبز ثلاثة أطباق خبز يوميًا للخبازين الذين يعملون فى الفرن بدون مقابل.

ولم يكن ذلك النشاط بعيداً عن المرأة حيث نجد امرأة تدعى عزيزة ابنة عبد القادر تستأجر فرنًا ببولاق بما فيه من قاعة للعجن والمنافع الأخرى، بإيجار قدره دينار ذهبى سلطانى وأربعة أنصاف، وقد ضمنها فى الأجرة أحد الخبازين، كما التزمت بما يحتاجه "بيت النار" بالفرن من التبليط وغيره.

وقد تنوعت فئات الخبازين، فكان منهم مصريون، وشوام، وأرمن، ومغاربة، وفرنسيون، وقبارصة وهؤلاء تخصصوا فى صناعة الخبز للأوروبيين وهى عادة خاصة بهم من قديم الزمان؛ لأن له صناعة خاصة، فقد أدخل فى صناعته مواد أخرى كالحمص وغيرها، وقد أشرف على صناعته نائب قنصل البنادقة.

ويتجمع الخبازون أحيانًا فى أماكن خاصة بهم؛ حيث كان لهم حارة بالمنصورة "حارة الخبازين".

وهناك طريقتان للخبز: إما الطابون وإما الصاج، وينتشر الطابون "الفرن" المنزلى وهو بناء بسيط من الطين الجاف على هيئة نصف كرة ومثقوب من أعلى، ثم يغطى عند إشعاله ويعد الخبز بعد إشعال الحطب والأعشاب الجافة وروث البهائم، ويعلق أوليا جلبى

على ذلك بقوله: "ترغمهم قلة الحطب على أكل خبز أنضج بهذا الروث". أما الصاج فهو لوح حديدى يرتكز على حجارة عند الخبز توقد تحته النار لينضج الخبز، وكان لا يزال مستخدمًا فى الريف المصرى حتى الآن.

وقد خضعت عملية الخبز للرقابة للحيلولة من الاختلاس من أقراص الخبز أو من الأرغفة بعد خبزها. وقد شاعت الأمثلة مثل المثل الشعبى الدارج الذى لا نزال نردده فى مصرنا حتى اليوم "اعط العيش لخبازينه لو أكلوا نصه".

ووصف الرحالة "فانسيلبو" الخبز بقوله: "خبزهم لذيذ فى المدن ولكن سيئ على الأرجح فى القرى؛ بسبب عدم توفر أفران فى كل مكان ولذا أحيانًا يلزم على المسافرين أكل "الفطير" وهو خبز مطبوخ تحت الرماد". وكانت عملية الخبز تخضع لمنظومة يأتى على رأسها شيخ الطائفة؛ حيث أشارت الوثائق إلى "الحاج حسن بن محمد عرف بالدالى شيخ الفرانين بمصر حالاً". وقد انتمى إلى هذه الطائفة النساء، مع التسليم بدور الخبازات النساء فى البيوت فى المدينة أو الريف، إلا أن وجود خبازة تنتمى لطائفة الخبازين، فهذا شىء جديد، يؤكد اضطلاع المرأة العاملة بدور مهم فى ذلك العصر، حيث وجدنا امرأة تدعى "سورباى بنت عبد الله الجركسية" وكانت عتيقة السلطان الأشرف قانصوة الغورى وأشارت الوثائق إلى تعريفها بـ"طايفة الخبازة"، وكان ذلك مطلع العصر العثمانى ٩٣٠هـ/١٥٢٤م أى بعد نحو سبع سنوات من السيادة العثمانية على مصر.

وقد شابت عملية إنتاج الخبز فى مراحلها الأخيرة بعض السلبيات والتى لاشك فى أنها أثرت بشكل أو بآخر على الإنتاج، لعل من أهمها النزاع بين الطحانين والخبازين حول الدقيق، والتى زخرت بها وثائق ذلك العصر. وإذا أخذنا مثالاً لهذا النزاع نجد طحانًا يدَّعي على خباز بأربعمائة نصف فضة ثمن دقيق، وانتهى النزاع بأن الخباز صنع له بكسماط - خبز جاف - بجزء من المبلغ.

أنواع الخبز:

تتعدد أنواع الخبز طبقًا لنوع الدقيق المستخدم وطريقة عمل المنتج أيًا كان نوعه وجودة الحبوب والطحن والخبز وغيرها، ومنها رغيف الخبز الذى كان يباع فى الأسواق ويصنع من القمح وهو الأكثر شيوعًا، وقد عدد أوليا جلبى فى القاهرة وحدها سبعين حانوتًا لبيع الخبز. ونتساءل كيف يكفى هذا العدد القليل من محال بيع الخبز هذا العدد الكبير من السكن، فأجاب هو نفسه بوجود الأفران الخاصة فى القصور والبيوت سواء بيوت الأغنياء أو الفقراء، ويصنع هذا الخبز فى البيوت ويبيعه الأولاد والبنات على أقفاص فى الشوارع والحارات، ولذلك يكتفى بسبعين حانوتًا لتوزيع الخبز، يعمل بها ستمائة رجل. وأضاف جلبى لرغيف الخبز أنواعًا أخرى منها "الجوريك - الشريك - والبوريك والكعك الناعم والغريبة والقطايف واللقمة والشعرية والعيش أبو عجوة وعيش جاقل وهو نوع من الخبز ينضج على الحجارة المتقدة، وهذه نحو خمس عشرة حرفة لها مائتان وخمسون حانوتًا وفرنًا يعمل فيها زهاء ألفى رجل،

ويعلق جلبى بأن هؤلاء لا يستخدمون روث الحيوانات فى إنضاج هذه النوعيات من الخبز ، وإنما يستخدمون وقوداً من قش الفول وقشر الحمص ونشارة الخشب وغيرها .

أما البكسماط ، فهو ذلك النوع من الخبز الذى يصلح لفترات طويلة لاستخدام الجنود . وكان للبكسماط أهمية كبيرة نتيجة احتفاظه بجودته فترة طويلة وقد زخرت سجلات المحاكم خاصة محاكم الثغور مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد بمئات الوثائق التى تتعرض للبكسماط من بيع وشراء بل وأحيانًا نزاعًا حول الجودة أو الكمية أو مدة خبزه ، وقد اشتغل بصناعة البكسماط مصريون وشوام ومغاربة وكذلك إفرنج . وكان الأسطول العثمانى فى البحر المتوسط أكبر مستهلك للبكسماط فى ذلك العصر ، حيث ينتقل بين الموانئ سواء لنقل البضائع أو لتأمين السواحل وغيرها ، وكان يستهلك كميات من القمح لصناعة البكسماط بمئات الأرادب . وكان لأمين الحسبة دور كبير فى فرض كميات القمح اللازمة لعمل البكسماط على الطواحين.

وكان خبز الشعير من أنواع الخبز الموجودة فى مصر العثمانية ؛ وإن كان الإقبال عليه لم يكن كبيراً ، فقد أشار الجبرتى لأحد المتصوفة أنه كان "متقشفًا يأكل خبز الشعير" رغم أنه يُصنع الخبز فى بيته من أجود أنواع الدقيق ويخلط أحيانًا دقيق الذرة مع الشعير ؛ ولكن الخبز المصنوع من هذا الخليط طعمه "غير مستساغ" على حد قول أحد رحالة القرن الثامن عشر .

ولم تسر عملية بيع الخبز على ما يرام فى كل الأحوال، فقد تعرض بائعو الخبز للاعتداء عليهم بالضرب أحيانًا، فعلى سبيل المثال رفض بائع خبز أن يبيع الخبز بنوع معين من النقود فما كان من المشترى إلا أن لطمة على وجهه.

الرقابة على الخبز:

احتلت عملية الرقابة على الخبز مكانة مهمة لما لها من دور فى توفير الخبز وجودته في ذات الوقت وهو ما يعرف بالحسبة. وكان المحتسب مسئولاً عن الإشراف على منتجي وبائعى الأطعمة والسلع الأساسية، والتى كان على رأسها الخبز الذى كان له أهمية خاصة ولا يزال يحتل نفس الأهمية، وكانت الرقابة على الخبز فى الأسواق على رأس أولويات جهاز الحسبة في ذلك العصر، والذى اهتم اهتمامًا كبيرًا بكشف العديد من نماذج التلاعب فى الخبز، والذى أشارت إليه كتب الحسبة وغيرها على النحو التالى:

- وزن الخبز:

يأتى الاختلاس من عجين أقراص الخبز على رأس نماذج التلاعب بالخبز، وكانت هذه العملية عامة لدى الكثير من الخبازين لدرجة أن ذلك شاع بين الناس بالمثل الذى سبق أن أشرنا إليه وهو "اعط العيش لخبازينه لو أكلوا نصه". ويتم الاختلاس من عجين أقراص الخبز بحركة فنية سريعة، فى أثناء قيام الخباز برق قرص العجين تمهيدًا لخبزه، فيقتطع الخباز بهذه الحركة جزءًا يسيرًا من قرص العجين، يسقط فى إناء مخصصة لذلك تحت موضع الرق أى المنضدة التى يقف الخباز فوقها.

وقد عرضت دراسة مهمة عن الحسبة لأوزان أنواع مختلفة من الخبز كان أقلها ٤,٥ أوقية وأكبرها ٩ أواق ويختلس بعض الخبازين رغيفًا أو رغيفين من خبز الناس، والبعض لا يكتشف ذلك أو لا يلتفت إليه، ويستقبح طلب رد ذلك من الخباز، في حين يمنع الحياء بعضهم الآخر من مطالبة الخباز بالخبز المسروق. والبعض من الناس يطلب ذلك لحاجته، أو لبخله، ويعطيه الخباز ذلك ويتعلل بالغلط أو النسيان، ومرة يكابره ولا يعطيه شيئًا.

وتزخر سجلات المحاكم الشرعية فى العصر العثمانى بالعديد من القضايا التى تتعلق بوزن الخبز بعضها تكون دعاوى ضد المختلسين فى الوزن وبعضها الآخر تكون حجة تمثل اتفاقًا بين طرفين فإذا بدأنا بالأخيرة نجد اتفاقًا بين ناظر الحسبة الشريفة بأنه تسلم مبلغًا من الفضة من مال ريع وقف من الأوقاف، وأعطاه لأحد الخبازين ليصنع له لصالح الوقف "ثمانمائة رغيف زنة كل رغيف محروق بالنار رطل بالمصرى". وهنا التأكيد على الرغيف الذى نضج؛ لأنه من المعلوم أن عملية الإنضاج يترتب عليها نقص فى الوزن حيث يتبخر الماء الذى يحتوى عليه الرغيف قبل نضجه وهذا يوضح مدى تحرى الدقة وتحرير حجة شرعية ليرجع إليها فى حالة نقص وزن رغيف الخبز.

وتعددت حالات الاختلاس من الخبز، فقد عرضت دعوى توضح نقص وزن خبز أحد الخبازين ويدعى شهاب الدين، فكان النقص أوقية وربع وآخر يدعى على الزراب فكان النقص ربع أوقية، وخباز

ثالث يدعى سلامة، وكان النقص أوقية ونصف، وصبية نقص الرغيف أوقية وربع وخبز أبو بكر الخباز نقص عشرة دراهم.

وقد أقر خبازان حضرا إلى المحكمة ومع كل واحد منهما رغيف خبز فوزن الرغيف فوجد نقص كل رغيف نصف أوقية وربع أوقية، والتزما بألا يخبزا خبزاً ناقصاً. ولم يقتصر الأمر على الوزن بل تعداه لجودة الخبز.

- جودة الخبز:

تعد جودة الخبز من أهم ما يتعلق بالخبز ونحن نقدمها حتى على الوزن؛ لأنه ما الفائدة من دقة الوزن فى غياب جودة الرغيف، وتتعدد نواحى التقصير فى الجودة منها: عدم إنضاج الخبز والدافع وراء ذلك من قبل الخباز لتوفير الطاقة الحرارية أيا كان مصدرها، وسرعة خبز أكبر كمية من الخبز أو لزيادة وزن الخبز الذى كان يباع فى الأسواق، زد على ذلك حرق الخبز أو تجفيفه لدرجة يتعذر معها أكله، وقد ذهب البعض إلى أنه يتعين على الخباز - فى حالة حرقه للخبز أن يصنع خبزاً غيره على حسابه الخاص.

واهتمت الإدارة بمراقبة جودة الرغيف من كافة النواحى، ففى حالة من الحالات التى سجلتها وثائق محكمة الإسكندرية فى القرن العاشر الهجرى / الحادى عشر الميلادى لعينة شملت تسعة خبازين تجاوزوا فى جودة الخبز، وجدنا نقص الرغيف "عجين" قبل أن ينضج - أوقية عند خبازين، ونقص ربع أوقية عن اثنين، فى حين كان "عجين ودقيقه أسود عند اثنين، وعجين عند خباز واحد. وتؤكد

تلك الواقعة دقة المتابعة والرقابة فى القرن السادس عشر، والتى نفتقدها فى أحيان كثيرة في عصرنا الحاضر. والأكثر من ذلك أن الأمر تجاوز ذلك إلى رائحة الخبز "ووجدوه متغير الرائحة".

ويتعلق بالجودة كذلك مصدر الطاقة الذى ينضج به الخبز "يحمى بَه الفرن" فقد كان إحماء الفرن يتم بروث الحيوانات، وقد ذهب البعض من الفقهاء بجواز إحماء الفرن بروث الحيوانات التى يؤكل لحمها، وذهب آخرون بمنعه مطلقًا، وإن كنا نرى في ذلك نوع من الرفاهية المستبعدة خاصة فى العصر العثمانى، حيث إن إحماء الفرن بروث الحيوانات لا يزال يتم فى الريف المصرى فى القرن الحادى والعشرين ما بالك بالوضع فى الفترة محل الدراسة.

- موقف الإدارة من وزن الخبز وجودته:

تابعت الإدارة مراقبة وزن الخبز وجودته بدقة - فى معظم الأحيان - وكان للمحتسب دور مهم فى ذلك، حيث كان يعاقب بالضرب بشكل كبير الخبازين المخالفين حتى إن المذنبين والمخالفين منهم كانوا يلوذون بالفرار، ويتركون خبزهم عند مرور المحتسب، حتى لا ينالهم العقاب البدنى، ففى الإسكندرية عاقب وكيل المحتسب أحد الخبازين المخالفين بالضرب "فأمر بضرب الرجل الخباز فضربه أول ضربة .." ولما حاول أحد أرباب الحوانيت الشفاعة لم يقبلها الوكيل مما جعل الرجل يحاول تهريب الخباز من شدة الضرب وفى بعض الأحيان كان المحتسب يرفع دعوى لدى القاضى ضد الخباز الذى ينقص وزن خبزه ولا ينصاع للأوامر، حيث حكم القاضى بمحكمة الإسكندرية بتجريس أحد الخبازين لنقص خبزه وتشهيره.

وكان المحتسب يبذل قصارى جهده لضبط وزن الخبز وجودته، حيث تشير المصادر إلى حضور القاضى خفاجى ناظر الحسبة إلى خط باب النصر ووجد الخبازين لا يمتثلون إلى التنبيه بسعر الخبز وجودته فما كان منه إلا أن ذهب إلى المحكمة وأخذ معه أربعة أرغفة، وكانت ناقصة الوزن، ومتغيرة الرائحة، ليعرضها على أولى الأمر.

ولعب قاضى القضاة دوراً مهمًا فى ذلك فنجده يجمع نوابه بمصر وبولاق والقاهرة وشدد عليهم بالتنبيه على الخبازين بضرورة توفير الخبز الجيد الكامل الوزن وإذا احتج أحد الخبازين بعدم وصول الدقيق إليه من الطحان يحضر الطحان ويلزمه بحمل الدقيق إلى الخبازين على عادته، لكى لا ينقطع الخبز طوال الوقت، فإذا لم يصل الدقيق فى وقته المعلوم فالنتيجة تكون عليهم، وإذا لم يوف الخباز ما هو مرتب عليه "تسمر أذنه فى محل بيعه" وإذا قصر الطحان فى عمله يرسل إلى القاضى، وإذا حدث خلل فى ذلك العمل تكون تبعته على نواب القاضى وسيخضعون للعقاب.

وقام النقيب بدور كبير فى ضبط وزن وجودة وسعر الخبز، فتشير الوثائق لحضور النقيب كريم الدين وصحبته مجموعة من الخبازين والقطاعين (قطاعى الخبز) وصبيانهم وبصحبة كل واحد من الخبازين رغيف ووزن الأرغفة فى المحكمة فوجد نقصًا فى كل رغيف أوقية ومنهم من زاد نقص رغيفه عن ذلك فأمر القاضى بتعزيرهم.

ولم تكن الأمور تسير على أعنتها بلا ضبط ؛ بمعنى أن القاضى كان يتحقق من الأمر ويتأكد حتى لا تكون الشكوى كيدية بلغة عصرنا الحاضر ، حيث أنهى أحد النقباء بمصر القديمة للقاضى بنقص وزن أحد الخبازين فى منطقته ، ووزن القاضى الأرغفة فوجد فيها نقصاً ، وأحضر الخباز الذى أنكر بالطبع أنه ليس خبزه ، فما كان من القاضى إلا أن أمر النقيب بإحضار شهوده وتم كتابة الحجة لضبط الواقعة .

وخضعت الأوقاف للرقابة كذلك ، حيث كان ناظر الحسبة يأخذ - أحياناً - من مال ريع الوقف ليقوم بعمل الخبز ، لمدة معينة ، حيث أخذ من مال وقف المدرسة المؤيدية مبلغاً من المال لصناعة ثمانمائة رغيف يومياً وشدد على أن يكون وزن الرغيف "محروق بالنار رطل بالمصرى" .

وكانت الإدارة تلجأ أحياناً لأن تجمع سلطة مشيخة الطوائف المنوطة بها صناعة الخبز بأنواعه لشيخ واحد ويخضع ذلك الشيخ لرقابة صارمة ، ففى الإسكندرية أقام القاضى شخصاً يدعى الزينى حسن "شيخاً ومتكلماً على طائفة الخبازين والفرانين وصناع الكعك بأنواعه المختلفة ؛ لكى "ينظر فى أمورهم بالإنصاف المعروف من غير جهالة ولا تقصير ولا إحداث حادثة ولا يجد مظلمة ولا فعل مخالف للشرع الشريف والقانون المنيف" ، وذلك بدلاً عمن كان قبله ؛ "لتضرر الخبازين والفرانين والكعكية" وكان بعض الفرانين والكعكية قد حضروا للقاضى واختاروا حسن المشار إليه وذلك

"لأهليته لذلك وكفايته وأنه من أهل الاستعانة والخبرة وهو الصالح لذلك دون غيره" . ويتضح من ذلك أن هذه الطوائف لم تكن تسير برد الفعل في كل الأحيان ولكن أحيانًا تكون هي الفاعلة وتتدخل لتضبط إيقاع عمل الطوائف التي تنتمي إليها وتختار شيوخها المعروفين بالنزاهة والكفاءة وتعزل من هم غير ذلك.

وإذا كنا قد ابتعدنا عن "المركز" القاهرة وضواحيها إلى الأطراف كالإسكندرية ووجدنا نفس الإيقاع أي الاهتمام بضبط الوزن والجودة بل تعدى ذلك لشيوخ الطوائف فإن الأوضاع كانت تسير على نفس النسق في ولايات الدلتا، ففي المنصورة بولاية الدقهلية كانت الإدارة حاضرة في قمة الهرم الوظيفي، حيث كان الفاعل هذه المرة الأمير محمد كاشف الدقهلية الذي أحضر أربعة أرغفة من الخبز "جراية العساكر بالمنصورة" ومعه الشهود، وذكر أنه أحضر الخباز والأرغفة وميزانًا يزن به الخبز ويعرف النقص، فوجد أن وزن كل رغيف من الأرغفة الأربعة أوقيتين فقط وبذلك يكون نقص كل رغيف أوقية واحدة فحرر حجة شرعية أمام القاضي لإثبات الواقعة. وتدل تلك الواقعة على أن حاكم الولاية كان يتابع وزن الخبز، وإن كان ذلك يتعلق بجراية العساكر ويؤكد ذلك اهتمام الإدارة بمتابعة الخبز خاصة من ناحية الوزن.

وكان العسكريون أكثر صرامة في حال توليهم الاحتساب فنجد يوسف أغا الجاويشية عندما تولى وظيفة الحسبة أمر بأردب قمح وأمر بطحنه بعد غربلته ثم خبزوه وعرف عدد الأرغفة بالوزن

الشرعى، لكى يتابع بكل دقة عملية إنتاج الخبز وجودته ووزنه وبالتالى السعر، وبعد ذلك يتابع الخبازين، وعندما وجد اختلالاً فى هذه المنظومة عند أحد الخبازين قتلة وعلى حد تعبير الدمرداشى "قتل خباز فى الموسكى".

وتوفير الخبز كان من أهم أولويات الحكام، فنجد مراد بك يأمر بزيادة وزن الخبز بل وإخراج الغلال لتباع للناس. ويؤكد ذلك الاهتمام بتوفير رغيف الخبز الذى كان أهم أولويات الناس كما هو كذلك بالنسبة للحكام.

ومهما يكن من أمر، فإن عملية إنتاج الخبز والرقابة عليه فى مصر العثمانية قد مرت بمراحل عدة، عرضنا لها بدءاً من زراعة الحبوب ورعايتها إلى حصاد المحصول، ونقله إلى الشون الحكومية، والصعوبات التى واجهت عملية النقل سواء كان برياً أم بحرياً، وتخزين الحبوب التى كانت تواجه صعوبات نلمسها حتى يومنا هذا، حيث تحاول الدولة الآن بناء صوامع لتخزين الغلال لتستوعب الكميات المتزايدة من القمح بخاصة فى موسم حصاد ٢٠١٣م.

وكانت مخازن الحبوب - الشون - تحاط بأسوار عالية؛ لتأمينها والحيلولة دون سرقتها، ثم توزيعها على التجار، وتشير الدلائل التاريخية لتصدير مصر كولاية القمح إلى ولايات عثمانية أخرى وحتى إلى دول أوربا فى فترات الرخاء، وإن صدرت فرمانات سلطانية تمنع ذلك فى بعض الفترات خاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية والناجمة فى الأساس عن نقص فيضان النيل.

وخضعت عملية طحن الحبوب لرقابة الدولة أثناء تنقية الحبوب، وغربلتها، وطحنها في الطواحين التي كانت لها أهمية كبيرة في ذلك العصر مروراً بنخل الدقيق والتي خضعت هي الأخرى للرقابة، وكذلك العجن الذى اشترط أن يكون العجان بمواصفات معينة وإن كان من الصعوبة تطبيق كل ما أشير إليه في هذا الصدد انتهاءً بالخبز وبيع المنتج.

واحتلت عملية الرقابة على الخبز أهمية كبيرة لدى الإدارة من القمة حتى القاعدة بداية من الوزن الذى كان محور الرقابة في ذلك العصر حيث يهتم الناس بذلك أهمية بالغة مع التأكيد على دقة إنضاج الخبز، ثم يوزن بعد ذلك واهتمت وثائق العصر العثمانى فى المدينة والأقاليم أو ما يمكن قوله في المركز والأطراف بتسجيل تلك الحالات التي تعرض عليها بكل دقة.

وكانت الجودة محل اهتمام الإدارة كذلك؛ لدرجة أنها وصلت لنوعية مصدر الطاقة – روث الحيوانات – آنذاك بل اختلف في جواز استعمال روث حيوانات دون أخرى في ذلك الموضوع. واهتمت الإدارة بمتابعة عملية الخبز من حيث الوزن والجودة ووصل العقاب – أحيانًا – إلى التعزيز والتجريس بل أحيانًا القتل وكان الاهتمام في الأقاليم لا يقل عن القاهرة فكانت المتابعة تتم بدقة في غالب الأحيان؛ لدرجة إقالة شيوخ للطائفة وتنصيب آخرين مكانهم. وإزاء ذلك الوضع يجدر بنا في واقعنا المعاش أن نُفَعِّل الرقابة التى سادت حتى في العصر العثمانى فى عصرنا الحالى لتلافى الكثير من حالات الغش في الخبز سواء في الوزن أو الجودة.

الفصل الثانى
الخبز فى زمن الرخاء الاقتصادى

نعمت مصر بسنوات رخاء خلال العصر العثمانى بالرغم من سنوات القحط والمجاعات التى كانت تمر بها، جراء عوامل طبيعية كالنيل ودرجة فيضانه، وبالتالى وفرة المياه التى تؤدى إلي زيادة المساحة المزروعة، ومن ثم زيادة الإنتاج الذى ينتج عنه وفرة الخبز، بل وتصدير القمح إلى الحجاز والشام بل وأوروبا والآستانة وهو الأساس حيث ترسل مصر كميات كبيرة من الحبوب لحاضرة الدولة العثمانية كجزء من المقررات التى تفرض على مصر كولاية من أهم ولايات الدولة العثمانية، وذلك كله بعد إرسال حصة الحرمين الشريفين خاصة من الأوقاف الموقوفة والمرصدة على هذه الأماكن المقدسة.

وكان الرخاء - كما هو معلوم نسبيًا - بمعنى أنه يختلف من أعوام إلى أخرى بيد أنه يصل فى بعض السنوات - كما رصدته

المصادر - إلى ٢٥ بارة للأردب الواحد من القمح. وقد أشادت تلك المصادر بمدى "الوفرة" في الخبز إبان سنوات الرخاء وكيف تمد المآدب المختلفة الأطعمة والأشربة خاصة في قصور الأمراء والأغنياء، بل ومتوسطي الحال. وتوفر الخبز كذلك في المؤسسات الدينية والتعليمية الكبرى كالأزهر الشريف الذى أمد العالم الإسلامى - ولا يزال - بكوكبة من العلماء الذين يحملون أمانة الكلمة والفكر الوسطى في مشارق الأرض ومغاربها، وذلك على النحو التالي:

كان الخبز ومازال مادة غذائية رئيسية لدى معظم الشعوب، كما عدت زراعة القمح والحبوب عامة منذ عهد بعيد دليلاً على مدى تحضر المجتمعات المستقرة وتبين بعض الإحصاءات التى أجريت فى النصف الثانى من القرن العشرين، أن الخبز يمثل أكثر من نصف الطعام المأكول فى ٥٣٪ من الدول، وأكثر من ٣٠٪ من الغذاء الذى يتناوله ٨٧٪ من دول العالم، وقد ارتفعت هذه النسبة فى بعض دول العالم الثالث ومنها مصر التى ارتفع فيها استهلاك الفرد من القمح من ١١٣ كجم فى عام ١٩٦٣ إلى ٢٠٣ كجم فى عام ١٩٨٩م، علماً بأن المعدل العالمى لاستهلاك الفرد السنوى من هذا المحصول هو ٦٥ كجم.

ويحصل الإنسان من الخبز على نسبة كبيرة من احتياجات جسمه الغذائية إذ تقدر السعرات المتولدة من رطل الخبز بحوالى ١٢٠٠ سعر. وكان القمح بشكل خاص والحبوب بشكل عام أهم المحاصيل التى تزرع فى مصر، ويشير الرحالة الأجانب إلى أن مصر

- خاصة فى أزمنة الرخاء كانت مخزنًا للحبوب أفاد منها الرومان والعالم القديم، فصدرت إنتاجها إلى الشام واليونان والجزيرة العربية، وتعد فى العصر العثمانى مخزنًا للدولة العثمانية.

ويذكر جيرار - أحد علماء الحملة الفرنسية - أن القمح يصدر للجزيرة العربية عن طريق القصير، ولا يستخدم الأردب كمكيال وإنما التلليسة، وهى وحدة للكيل تبلغ قيمتها بالنسبة للأردب فى مصر ١٦ : ١٩ ويشير إلى أنه كان من ممكن تحويل القمح إلى دقيق لولا قلة الطواحين، وكان ذلك سيحقق ربحًا كبيراً للمصريين العاملين فى طحن القمح، حيث تبلغ تكلفة طحن الأردب الواحد من القمح ٤٨ بارة.

وترسل مصر كميات كبيرة من القمح إلى الآستانة تقدر أحيانًا بحمولة عشرين سفينة، وكذلك إلى مكة المكرمة، والأخيرة جزء من مخصصات الحرمين الشريفين فى الأوقاف المصرية وتعد صوامع مصر القديمة من أهم مخازن الغلال فى مصر، كما توجد مخازن أخرى كبيرة في المنيا وبنى سويف وجرجا ومنفلوط.

ولم تحظر الدولة العثمانية تصدير القمح فى ظل أزمنة الرخاء وزيادة الإنتاج، فقد نص قانون نامة مصر على أنه إذا قدمت إلى ميناء الإسكندرية سفن الفرنجة - الدول الأوروبية - وطلبت غلالاً يباع لها ما تطلبه إن وجد، وذلك بعد عرض الأمر من قبل على القاضى والأمين ويسجله كاتب يتصف بالاستقامة فى دفتر مفردات المحاصيل التى ترسل من القاهرة إلى البلاد الأجنبية وأسعارها ومعنى

ذلك إضاءة الدولة العثمانية الضوء الأخضر لتصدير القمح مع التشديد على تسجيل الكميات واسعارها بدقة - فى ظل الرخاء.

وعندما تعانى أوروبا من نقص فى الحبوب كانت ليفورنيو - مدينة فرنسية شهيرة - تستورد من مصر كميات من الحبوب خاصة القمح، وقد حدث ذلك خلال العامين اللذين سبقا الحملة الفرنسية على مصر، حيث تم شحن عشرين سفينة محملة بالحبوب، وكانت تلك الكميات تصل إلى نحو ثلاثة آلاف أردب.

وكان القمح يصدر إلى أوروبا بعد توريد غلال الحرمين الشريفين، وهى كميات القمح الميرى التى كانت تجبى من ولايات الوجه القبلى، وتصرف منها الجرايات والعليق لكل من يستحقها، وإذا بقيت غلال بعد ذلك تطرح فى أسواق القاهرة والإسكندرية ورشيد؛ لتوفير القوت للأهالى أولاً فإذا تبقى بعدئذ، فيجوز لأمين الشونة بيعه للتجار الإفرنج القادمين للثغور بعد موافقة الباشا والدفتردار.

ويشير الرحالة التركى أوليا جلبى الذى زار مصر وكتب جزءاً مهماً من كتابه عنها يشير إلى أن تجار الغلال زهاء ثلاثة آلاف رجل من أغنياء التجار، لهم ألفا مخزن ببولاق ومصر القديمة، وبداخل القاهرة وأسماؤهم مقيدة فى سجل أمين الأهراء وناظرها؛ لأنهما إذا احتاجا إلى الغلال اضطراراً أخذوها منهم، ويرتبط شيخ تجار الغلال بشيخ الخبازين وفى الاحتفالات يمران مسلحين على جواديهما على أنغام الموسيقى.

ويذكر الجبرتى الكميات الهائلة من القمح التى ينتجها الصعيد حتى إن الشيخ همام - شيخ عربان هوارة - يمتلك بمفرده اثنى عشر ألف ثور للزراعة والدرس والطحن وغيرها.

واشتهرت بعض القرى بإنتاج نوعيات معينة من القمح تسمى باسمها مثل قرية سندبيس بالقليوبية التى تنتج القمح السندبيسى الأبيض اللون الكبير الحجم.

وفى سنوات الرخاء يكون سعر أردب القمح ما بين ٢٥-٣٠ بارة فى المتوسط، بينما يقفز السعر نحو عشرين ضعفًا فى سنوات القحط كما حدث فى عام ١٦٩٦؛ حيث سجل سعر الأردب ٦٠٠ بارة وهو ما لم يحدث من قبل مما يوضح مدى تواضع سعره فى سنوات الرخاء.

وتذكر الوثائق أن وفرة الخبز تعود حتى على النصارى القاطنين بالإسكندرية ومراكبهم بالبحر، وكان السلطان المملوكى قايتباى قد أوقف عليهم بكسماط "خبز جاف" واستمرت تلك الأوقاف سارية وهو ما سجلته وثائق محكمة الإسكندرية فى حجة شرعية يلزم بها أحد الطحانين نفسه بذلك، وهذا له بعد جديد وهو إيقاف خبز على النصارى الإفرنج فى الإسكندرية ويستمر الوقف حتى القرن الثامن عشر وهو ما سجلته الوثيقة.

ففى عصر خسرو باشا ٩٤١هـ١٥٣٥/م يذكر أحمد شلبى أن بعض الباشوات يلعبون دورًا مهمًا فى تحقيق أسباب الرخاء حيث كان زمنه (فى غاية الرخا الرخا) وهاهو سنان باشا

٩٧٩هـ١٥٧١ /م الذى عاد ليتولى ولاية مصر مرة أخرى "فأعاد أسباب الرخاء إليها حتى وصل أردب القمح لعشرة أنصاف. وتكرر ذلك في عهد محمد باشا الصوفى ١٠٢٠هـ١٦١١ /م، حيث تذكر المصادر في زمنه حصل رخاء عظيم؛ حتى بيع القمح الأردب بخمسة وعشرين نصفًا.

وفي ١٠١٩هـ، ١٦١٠ /م "أوفى النيل إلى آخر يوم من أبيب فعاد الرخاء المفرط"، وفي عهد أحمد باشا ١٠٢٨هـ١٦١٨ /م الذى قام بتسعير الأردب بأربعين بارة، واتخذ كافة الإجراءات الضرورية لإمداد السوق بحاجتها من الغلال ولتخفيض الأسعار.

وفي عهد بعض الولاة يحصل الرخاء بشكل طبيعي بلا تدخل منه، حيث نجد أنه في عهد أيوب باشا ١٠٥٥هـ١٦٤٥ /م ارتفع منسوب مياه النيل واستمر ارتفاعه و"حصل الرخاء الذى لم يعهد مثله حتى بيع أردب القمح بأربعة وعشرين نصفًا".

وأحيانًا يكون القمح متوفر، وعلى حد قول أوليا جلبى "الغلال والحبوب وافرة ومبروكة" كما كان في عهد عبد الرحمن باشا ١٠٦٠هـ، ١٦٥٠ /م، ولكن الممارسات الاحتكارية التى قام بها المتسببون - صغار التجار - نتيجة سوء الإدارة والتراخي في ضبط شئون الحكم؛ مما أدى إلى ظهور قحط شديد وغلاء فاحش في أنحاء البلاد.

ويرصد الرحالة فنسليبو الوضع أثناء زيارته لمصر عام ١٠٨٢هـ١٦٧٢ /م زيادة النيل إلى ثلاثة وعشرين ذراعًا وخمسة

أصابع، ويؤكد أن الأمر لم يحدث من ويعلق بقوله "الناس سعيدة من البركة الإلهية". ويعلق بقوله "ثم لا نعجب من الكمية الكبيرة للقمح والأرز".

ويذكر أحمد شلبي أن "مدة رجب باشا "١١٣٢-١١٣٣هـ١٧٢٠/-١٧٢١" سخا ورخا" وبيع أردب القمح بسبعة وعشرين نصف فضة ويستطرد بقوله - في عام ١١٣٧هـ١٧٢٤/م - "وأوفى البحر خامس وعشرين أبيب وفاءً زايداً. وجاء الرخاء وولى الغلا ومكث الخليج ماية يوم، وصارت الغلال في ساحل بولاق لم يقل لها أحد بكم الأردب بخلاف ما تقدم من السنين".

وإذا انتقلنا من القمح ووفرته إلى الخبز، نجد أن أوليا جلبي - على سبيل المثال يذكر أن "بالقاهرة وهي أم الدنيا سبعون حانوتاً لبيع الخبز" ويعلق كيف يكفي هذا العدد من المحال "لبحر خضم من أبناء أم الدنيا" ويرد بأن كل قصر من قصور الأغنياء والأعيان يحتوي على فرن خاص، كما أن كل بيت من بيوت الفقراء قل أن يخلو من تنور صغير، حيث يصنع أهل كل بيت خبزاً خاصاً أبيض، ويبيعه الأولاد والبنات والنساء على أقفاص في الشوارع والحارات، ولذلك يكتفي بسبعين حانوتاً لتوزيع الخبز، يعمل فيها ستمائة رجل.

وتوجد أنواع مختلفة من الخبز منها الجوريك - شريك - والبوريك والكعك الناعم والكعك والكعب والغريبة والسميط والقطايف واللقمة والشعرية والبقسماط والعيش أبو عجوة وعيش

جاقل، وهذه نحو خمس عشرة حرفة متصلة بالخبز لها مائتان وخمسون فرنًا يعمل فيها زهاء ألفى رجل.

وبالنسبة للأوروبيين المقيمين بمصر لهم خبز معين، يشرف على صناعته نائب قنصل البندقية، وهى عادة خاصة بهم من قديم الزمان؛ لأن له صناعة خاصة حيث يدخل فيه حمص وقلودان.

وفى حديثه عن وفرة الخبز لدى الأغنياء والأعيان، يشير الجبرتى إلى وجود مطبخين فى كل بيت من بيوت "جميع الأعيان" أحدهما: أسفل رجالى والآخر: فى الحريم "فيوضع السماط فى بيوت الأغنياء فى وقتى العشاء والغداء مستطيلاً فى الخارج، مبذولاً للناس، ويجلس بصدره أمير المجلس وحوله الضيفان، ومن دونهم مماليكه وأتباعه، ويقف الفراشون فى وسطه، يفرقون على الجالسين، ويقربون إليهم ما بعد عنهم من القلايا والمحمرات، ولا يمنعون فى وقت الطعام من يريد الدخول أصلاً".... ويجتمع فى كل بيت الكثير من الفقراء، فيفرقون عليهم الخبز ويأكلون حتى يشبعوا .... ولهم غير ذلك صدقات... وذلك خلاف ما يعمل ويفرق من الكعك المحشو بالسكر والعجمية والشريك".

وفى زيارته لدمياط ذكر الجبرتى أيضًا فى حديثه عن أحد علماءها فقال: "وهو رجل نير بشوش فرحب بنا وفرح بقدومنا، وأحضر لنا طبقًا فيه قراقيش وكعك وشريك وخبز يابس ولبن وبوسطه دقة وجبن فأكلنا ما تيسر".

وذكر الجبرتى فى معرض حديثه عن الحاج أحمد الشرايبى "وكان من أعيان التجار المشتهرين كأسلافه ... وخبزهم وطعامهم مشهور بغاية الجودة والإتقان والكثرة، وهو مبذول للقاصى والدانى مع السعة والاستعداد".

وفى حديثه عن السيد بدر بن موسى المقدسى يذكر الجبرتى "وسار السيد بدر على منوال أخيه، وجرى على طبيعته فى مكارم الأخلاق وإطعام الطعام وإكرام الضيفان".

وفى أعقاب الغلاء - وإن طال أمده - يعود الرخاء أو على حد قول ريمون "عودة سنوات الرخاء (١٧٣٦-١٧٨٠). حيث دخلت مصر بدءاً من العام ١٧٣٠، فى فترة رخاء من خلال انخفاض متوسط سعر القمح الذى تراوح بين ٤٠، ٥٦ بارة للأردب، وساهمت هذه الفترة من الرخاء وانخفاض الأسعار - خلالها - عدا عام ١٧٣٦ - فى عودة التوازن الاقتصادى للبلاد ولكم سمع الجبرتى عن الازدهار والرخاء الذى كان سائداً زمن إبراهيم رضوان كتخدا (١٧٤٤-١٧٥٥) وهى الفترة التى بدت فى كتابات الجبرتى بمثابة العصر الذهبى؛ فكتب يقول: "ومصر فى تلك المدة هادية من الفتن والشرور" فى أمن وأمان والأسعار رخية والأحوال مرضية ... وإننى أدركت بقايا تلك الأيام، وذلك أن مولدى كان فى سنة سبع وستين ومائة وألف ١٧٥٤ / ١٧٥٣ ولما صرت فى سن التمييز، رأيت الأشياء على ما ذكر إلا قليلاً... وكانت مصر إذ ذاك محاسنها باهرة وفضائلها طاهرة ... يعيش رغداً بها الفقير وتتسع

للجليل والحقير" ، وبعد فترة قليلة كتب الجبرتي ، وفي هذه المرة بخصوص سنوات عقد الستينات : "وفي هذه المدة المدينة كانت عامرة بالخير والناس مطمئنة والمكاسب كثيرة والأسعار رخية والقرى عامرة" .

وعلى الرغم من الاضطرابات التي حدثت قبيل عهد علي بك الكبير إلا أن الرخاء عاد سريعًا في عهده بمجرد عودته منتصرا من الصعيد إلى القاهرة أكتوبر ١٧٦٧ فتوفرت الأغذية في الحال ورخصت الأسعار. وفي العام ١٧٧٤-١٧٧٥ كتب الجبرتي يقول : "والوقت في هدوء وسكون وأمن والأحكام في الجملة مرضية والأسعار رخية" .

وفي عهد مراد بك وصراعاته مع البكوات الآخرين وانفراده بالسيطرة على مصر ١١٩٨هـ١٧٨٤ / م نادى بالأمان في البلد وزيادة وزن الخبز ، وأمر بإخراج الغلال من المخازن لتباع على الناس .

ويصف الرحالة الخبز في المدن بأنه لذيذ في المدن ولكن سيء على الأرجح في القرى، ويذكر أنه يجب على المسافر أكل "الفطير" ، ويقترن الرخاء أحيانًا بالصراعات العسكرية إذا وجد قائد قوي يستطيع ضبط الأمور، كما حدث أثناء حملة القبطان حسن باشا الذي توقع أثناءها الناس أن تنهب البلاد ، ولكن يذكر الجبرتي ما نصه "وكل ذلك والمآكل موجودة والغلال معرمة كثيرة بالرقع ، ورخصت أسعارها والأخباز كثيرة وكذلك أنواع الكعك والفطير" . ونفس الشيء كان أيام علي بك الكبير الذي رتب "خبزا

وجرايات وشوربة في كل يوم على الفقهاء والمدرسين والمجاورين" .

وثمة دور مهم للأوقاف في توفير الخبز ، حيث تحفل سجلات المحاكم بالوثائق التي تتحدث عن الطعام ، وخاصة الخبز المقرر للفقراء وإطعامهم وكان يحدد أحيانًا الكميات بالأردب .

وحاز الأزهر أهمية كبيرة من حيث توفير الخبز وإطعام الطلبة المجاورين به . حيث تم تنظيم أروقة الأزهر وخضعت لنظام دقيق في العصر العثماني . فقد سجلت الأروقة التي يقيم فيها الطلبة وبعض مدرسي الأزهر تسجيلاً تفصيليًا في سجلات قاضي القضاة العثماني بمحكمة الباب العالي بالقاهرة بأسمائها وأوصافها ومواقعها وتقسيماتها . وخضع تقسيم الأروقة إلى نظام الخلوات .. غرف معزولة للتعبد - فالمقيم في الرواق سواء كان مدرسًا أو طالبًا ، يتبع خلوته طبقا للتحديد الوارد في قرار قاضي القضاة الصادر بإسكانه . ويلاحظ أن معظم الخلوات كان يسكنها المدرسون في الأزهر ؛ لأن النظام السائد وقتذاك أن تظل إقامتهم فيها . أما الطلبة فكانوا يتبعون مساكن الخزانات - صيوان كبير - والطاقات . وعلى الرغم من أن قرار إسكان المدرس أو الطالب يقتضي أن يكون صادرًا من قاضي قضاة مصر ومسجلاً في سجلاته كان لا ينفذ إلا بعد أن يعتمد بخاتم اثنين من كبار العلماء .

وكان الخبز يوزع على طلبة الأروقة فعندما أنشأ عبد الله الشرقاوي في عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م رواق الشراقوة ، حد عدد الطلبة المنتفعين بأروقة الخبز بستين طالبا بالإضافة إلى شيخ الرواق .

وقد قسم الطلبة فئتين فئة عليا وفئة دنيا، وكانت الفئة العليا تحصل على عدد من الأرغفة ضعف عدد الأرغفة التي تحصل عليها الفئة الأدنى، فعلى حين كانت تحصل الفئة العليا على ٣٠٠ رغيف يومياً أي بواقع ١٠ أرغفة للفرد الواحد كانت الفئة الثانية تحصل على ١٥٠ رغيفاً أي خمسة أرغفة للفرد الواحد. وكان شيخ الرواق يأخذ ما يعادل نصيب فردين من الفئة الأولى أي ٢٠ رغيفاً في اليوم.

وبالإضافة إلى هاتين الفئتين، كانت توجد فئة ثالثة تقيم في الرواق ولا تأخذ شيئاً من الجراية حتى إذا توفى أحد أفراد الرواق، انتقل نصيبه إلى ولده، إن كان من أهل العلم أو يرجى له طلب العلم بأن يكون قارئاً للقرآن، فإن اشتغل ابنه بحرفة انتقل نصيبه لمن هو أولى منه. أما من توفى دون أن ينجب وكان من الفئة العليا انتقل نصيبه لمن هو أدنى منه حسب الأقدمية أيضاً. وبالطبع إذا مات أحد أفراد الطبقة الأدنى انتقل نصيبه لمن كان منتظراً حسب الأقدمية، وكانت جراية الخبز لا تنقطع إلا إذا تغيب مدة تزيد عن ثلاثة أشهر في حالة خروجه لزيارة السيد البدوى أو غيره من الأولياء الصالحين أو سافر للحج وزاد في سفره عن عام، وعندئذ تعطى جراية الخبز لمن هو أدنى منه، وكان المجاورون كثيراً ما يقومون بالفتن والاضطرابات بسبب جشع القائمين على إدارة الأزهر الذين كانوا يخصون أنفسهم بمعظم الجراية ومن أشهر هذه الهبات ما حدث في أعوام ١١٠٦هـ١٦٩٤/م، ١١٩١هـ١٧٧٧/م وغيرها.

وعلى أية حال شهدت مصر الكثير من فترات الرخاء والتى توافر فيها الخبز بشكل كبير ؛ وإن كانت لا تقارن فى عددها بسنوات الأزمات الاقتصادية أو الصراعات العسكرية والسياسية ففى سنوات الرخاء كان القمح يصدر للجزيرة العربية والشام وبالطبع الآستانة - حاضرة الدولة العثمانية - حيث كانت مصر من أهم مخازن الغلال لها ؛ ليس هذا فحسب بل كان القمح يصدر كذلك إلى أوربا وذلك بعد توريد غلال الحرمين الشريفين، وكان القمح المصرى فى بعض المناطق يتميز بلونه الأبيض وكبر حجمه ويترتب على ذلك بيعه بأسعار معتدلة تصل أحيانًا إلى ٢٥ بارة للأردب .

وقد أشاد بوفرة الخبز فى سنوات الرخاء المعاصرون سواءً كانوا مؤرخين أو رحالة شرقيين أو غربيين. وفى هذه السنوات تنتشر أنواع مختلفة من الخبز تدل على الرخاء الذى عاشه المصريون وغيرهم فيه . ولعبت الأوقاف دورًا مهمًا فى توفير الخبز وتوزيعه على المحتاجين وكان من أهم هذه الأوقاف تلك الأوقاف الموقوفة على طلبة العلم خاصة من المجاورين فى الأزهر، ولاشك أن ذلك كان عملاً مهمًا فى استمرار الكثير منهم فى تحصيل العلم.

الفصل الثالث
الخبز أثناء الأزمات الاقتصادية والأوبئة

تزداد أهمية الخبز إبان الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر خلال العصر العثمانى - وما أكثرها - لدرجة يمكن القول معها، إن مصر فى أغلب فترات العصر العثمانى كانت فى أزمات اقتصادية تتخللها فترات رخاء، ولا تقارن الأخيرة بالأولى، والتى نقلتها لنا بأمانة حوليات العصر العثمانى؛ ويرجع ذلك - فى الغالب - إلى أن الوسائل المتاحة لمواجهة تلك الأزمات كانت محدودة خاصة ما يتعلق بفيضان النيل من حيث الزيادة والنقصان فلم يكن متاحا ضبط مياه النيل من خلال سدود أو غيرها، ولم يكن الإنسان ليستطيع السيطرة على بيئته "مناخيًا" من جفاف وقحط فضلاً عن الأوبئة والطواعين، والآفات وأحيانًا الثلوج، وكلها كانت تصب فى صالح إحداث أزمات اقتصادية طاحنة.

ولم تكن الإدارة المركزية فى الآستانة تترك الأمور على أعنتها فى غالب الأحيان ولا الإدارة المحلية فى القاهرة بل كانت تتدخل لإيجاد حل لهذه الأزمات من خلال فرض تسعيرة جبرية للقمح من ناحية، ومنع تصديره إلى أوربا أو حتى بلاد الشام من ناحية أخرى وأحياناً - وإن كان نادراً ما يحدث - ترسل غلالاً من الأقاليم العثمانية الأخرى التى لم تضربها المجاعات للتخفيف من حدتها فى ولاية من أهم ولاياتها وهى مصر.

وكان للأهالى دور فى مواجهة هذه الأزمات سواء برفع شكاواهم إلى الإدارة فى مصر للتخفيف من حدة الأزمة، وكسر الممارسات الاحتكارية للتجار والمتسببين وإذ لم تؤت هذه الشكاوى ثمارها كانوا يقومون بـ"هبات شعبية" تطورت أحياناً لمظاهرات إذا جاز القول - يترتب عليها نهب مخازن الغلال العامة والخاصة مما يساهم فى تفاقم الأزمة واستمرارها فترة أطول، ولا يضع نهاية لها سوى جلب غلال من خارج مصر وكسر الاحتكار بالقوة من جانب الإدارة، خاصة وإن تزامن مع فيضان أوفر يتوقع معه رى أكبر مساحة من أرض مصر، ومن ثم يضع حداً لهذه الأزمة ولو لحين من الدهر.

الأزمات الاقتصادية:

لما كان الاقتصاد المصرى اقتصاداً زراعياً بالدرجة الأولى معتمداً على مياه النيل، فإن أى نقص فيها يؤدى للجفاف وتشرق الأراضى الزراعية، وفى المقابل الزيادة المفرطة للنيل تؤدى إلى غرق الأراضى وطول فترة وجود المياه بها، ومن ثم تؤدى أحياناً إلى أزمات

اقتصادية، ولذلك كثيراً ما أشارت الوثائق إلى عبارة "الانتفاع بماء النيل المبارك" .

ولم يكن الجفاف الناتج عن قصور النيل عن الزيادة المعتادة وليد العصر العثماني بل سابقًا عليه بكثير، حيث تعرضت مصر للعديد من المجاعات خلال العصور الوسطى، وبخاصة فى عصر المماليك الجراكسة.

وتعرضت مصر خلال العصر العثماني لموجات من الفيضانات "الشحيحة" والتي كان الفيضان فيها يقل عن ١٦ ذراع، ويؤدى ذلك لجفاف الأراضي وتلف الزروع، وكذلك فى حالة الزيادة واستمرارها فترة طويلة، فإنه يتسبب فى فساد الزروع وتأخير الزراعة عن مواعيدها. فإذا أشرنا لبعض حالات الفيضانات "الشحيحة" نجد عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م الذى شرق فيه غالب بلاد الصعيد وأكثر البلاد العالية التي لا تروى إلا بعشرين ذراعًا، وتعلق المصادر على ذلك بأنه كان "نيلاً شحيحًا من أوله إلى آخره" .

وفى المقابل يأتي عام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م ويزيد النيل نحو ثلاثة أذرع حتى وصل إلى ١٥ ذراعًا و٨ أصابع، فنتج عن ذلك غرق الزراعات على شاطئيه وبعض المناطق فى المنوفية والجيزة.

وقد تعرضت مصر للعديد من الأزمات فى القرن السابع عشر، وتأتى هذه الأزمات عنيفة أحيانًا، ولكن تأتى فترات رخاء تفصل بين فترات الأزمات فتحد من تأثيرها الكبير على المجتمع، ففى مطلع القرن نجد حالة غلاء شديد فى عهد على باشا فعلى أثر أزمة فيضان

النيل ارتفعت أسعار القمح إلى ٣٦ نصف للويبة الواحدة، وكانت المجاعة شديدة جداً لدرجة أن أمين الحسبة أوقف أناساً على الأفران، يمنعون الناس من خطف العجين من المواجير (الأوانى التي يعجن فيها الدقيق) والخبز من الأسواق، ثم بدأ يبيع القمح للإفرنج فى الجلود على هيئة البهار، فقامت عليه العسكر وقالوا له كيف تبيع القمح للإفرنج بستين نصف فضة، وقد أكلت الناس بعضها بعضا من الغلاء وأبطلوا بيعه للإفرنج.

لقد كانت المجاعة شديدة لدرجة رصد المصادر لحالات أكل للبشر، وهذه الأزمة سرعان ما انقلبت إلى طاعون مدمر كان يحصد ٣٠٠ ضحية يومياً يصلى عليهم فى مصلى باب النصر. غير أن ولاية محمد باشا (١٦١١-١٦١٥) شهدت سنوات عدة من الرخاء وانخفاض أسعار السلع الغذائية انخفاضاً كبيراً لم يضع حد له سوى حدوث غلاء معتدل فى تلك الفترة. فسعر أردب القمح لم يسجل سوى ٩٠ بارة، واستقرت الأسعار خلال حكم أحمد باشا (١٦١٥-١٦١٨) الذى قام بتسعير الأردب بـ٤٠ بارة، واتخذ كافة الإجراءات الضرورية لإمداد الأسواق بحاجاتها من الغلال ولتخفيض الأسعار وإن شهد عام ١٠١٨هـ١٦٠٩/م موجة غلاء نتيجة نقص الفيضان. وعاد الغلاء فى عام ١٦٢٠ نتيجة فيضان عال حيث تجاوزت ويبة القمح ٣٠ بارة وهو ما يعنى أن الأردب بلغ ١٨٠ بارة، ثم تفاقمت الأزمة بوقوع الطاعون الذى دام ثلاثة أشهر وذلك فى عهد مصطفى باشا، ويذكر مرعى بن يوسف الحنبلى أن

"الموتى باتت في القاهرة كل يوم نحو خمسة آلاف" وامتد الطاعون إلى الشام.

وفى عهد حسين باشا ١٠٣٠هـ١٦٢٠ /م، حدث غلاء كبير ووصل سعر أردب القمح إلى مائتى نصف ويرجع ذلك للزيادة المستمرة للنيل واستمرت حتى نهاية هاتور حتى يئست الناس من الزرع واستمر الغلاء إلى شوال، ثم زاد النيل زيادة عظيمة قاربت ٢٣ ذراعاً وبعد أن نقص زاد مرة أخرى، واستمر النيل يتدفق أكثر من ١٠٠ يوم وهو ما لم يسبق له مثيل. ثم حدث غلاء عظيم وصل فيه سعر أردب القمح إلى ٢٢٠ بارة ورغم ذلك فالقمح موجود وكان محصول القمح فى ذلك العام ضعيفاً؛ لأنه زرع بعد أوانه، ولكن منّ الله على مصر بإنتاج وفير من الذرة فعوضت نقص محصول القمح.

وضربت البلاد أزمة اقتصادية كبيرة فى عهد إبراهيم باشا السلحدار (١٦٢٢-١٦٣٣). وجاء منسوب النيل منخفضاً وكانت هذه الأزمة فاتحة سلسلة من الأزمات حيث وصل سعر أردب القمح إلى ٢٧٢ بارة ولكن ما لبث أن تحول الغلاء إلى رخاء فى عهد خليل باشا (١٦٣١-١٦٣٣) غير أن منسوب المياه ما لبث أن انخفض فعاد القحط والغلاء من جديد، ووصل أردب القمح إلى ٢٠٤ بارلت، وترتب على ذلك وقوع الطاعون الذى دام حتى ولاية مقصود باشا (١٦٤٢-١٦٤٦) واستمر سبعة أشهر حتى إن "الجنايز صارت تمر فى الأسواق مثل قطارة الجمال". ثم عاد الرخاء

من جديد في فترة حكم أيوب باشا (١٦٤٤-١٦٤٦) والغلاء المعتدل الذى عرفته القاهرة فى عام ١٦٥٠ لم يزد فيه سعر أردب القمح عن ٨٠ بارة.

وبعد فترة هدوء بلغت ٢٥ عامًا عادت أزمات الغلاء الشديد إلى الظهور ابتداء من العام ١٦٦٧، فقد بلغ سعر الأردب عندئذ ٢٤٠ نصف وعاد الرخاء فى عام ١٦٦٩ خلال فترة حكم على باشا، حتى أطلق على هذا الباشا لقب "أبو الرخاء" وما لبث أن ضرب الطاعون البلاد فى عهد إبراهيم باشا ١٠٨١-١٠٨٣هـ/١٦٧٠-١٦٧٢م، فحدث منه ضرر كبير.

وعندما زار جوزيف بيتس القاهرة بعد عودته من رحلة الحج إلى مكة المكرمة عام ١٦٨٠م وجد فى القاهرة طاعونًا يحصد الناس حصداً، حتى قيل إنه قضى على ستة آلاف خلال أسبوعين مما جعله يسارع مع من معه بمغادرة القاهرة إلى رشيد، ومنها إلى الإسكندرية التى وجد الطاعون مستقراً فيها لدرجة أنهم ألقوا فى البحر عشرين جثة ممن ماتوا بسببه.

وتعد أزمة ١٦٩٤-١٦٩٦ من أهم الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر لدرجة أن البعض يعتبرها أشد الأزمات التى ضربت مصر منذ عصر الفاطميين حتى لقد صارت معلمًا بارزًا تقارن به أزمات الشراقى التى تعرضت لها مصر فى القرن الثامن عشر، حيث لم يوف النيل لمدة ثلاث سنوات متتالية، حيث سجل ١٦ ذراعًا فى عام ١٦٩٣، وكذلك نفس المنسوب فى العام التالى،

والذى يليه والذى انحسرت فيه مياهه سريعًا ، وهو ما أدى إلى تفاقم الكارثة ، حيث شرقت أرض مصر باستثناء بعض أراضى الغربية والمنوفية الذين أمكن ريهما بالتحايل الشديد على الرى باستخدام الشواديف وغيرها .

فعندما تم فتح الخليج لم تنسب المياه فى أغسطس ١٦٩٤ ، وكان هذا نذيراً بوقوع حالة جفاف غير عادية ، وسرعان ما تأثرت مباشرة أسعار الغلال بالأسواق ، ففى بولاق بيع أردب القمح بـ٦٠ نصف ، وتعذر وجود الخبز ، وعلى الفور قام كوجك محمد باش أود باشا الانكشارية باتخاذ إجراءات حازمة لإيقاف المضاربات فى سعر القمح بالأسواق ، غير أن اغتياله فى ١٣ سبتمبر ١٦٩٤ كان بداية ازدياد الأسعار التى وصلت إلى ١٨٠ بارة فى نهاية ذات العام . وظل السعر يرتفع حتى بلغ سعر أردب القمح ٣٦٠ بارة ثم ٤٨٠ بارة ، الأمر الذى اضطر جموع الفقراء الشحاذين وغيرهم إلى رفع شكواهم إلى الديوان من غلاء المعيشة ، ولكن لم يستجب لهم أحد فما كان منهم إلا أن قاموا برجم أهل الديوان بالحجارة ، بعدها توجهوا إلى الرميلة حيث نهبوا مخازن وحوانيت تجار الغلال ، لقد نزح أهل الريف إلى القاهرة أملاً فى أن يجدوا فيها ما يقيم أودهم لدرجة أن القاهرة قد امتلأت بهؤلاء البؤساء ، ومات الناس من الجوع فى الشوارع . وكان الجوعى يسرقون الخبز من الأسواق ، بل ومن على رؤوس الخبازين بحيث لجأوا إلى صناعة أقفاص خشبية وأن يزودوا عن حاملى الخبّز برجال مسلحين، لقد ذهب البعض من

المؤرخين المعاصرين إلى أن الجوعى أكلوا قشر البطيخ من الطرقات ورؤوس الماشية والخيول بل وصل الأمر إلى أكل الحيوانات ابتداء من الحمير والبغال إلى القطط والكلاب، ما كان حيًا منها أو ميتًا، بل لم يمتعضوا من تناول الجيفة والرمم. وحين نفقت هذه الحيوانات تطاول الجوعى على أكل لحوم البشر على حد تعبير المصادر، "وفشا أكل بني آدم واشتهر" وهي ظاهرة قرينة بالمجاعات الشديدة التي أصابت المجتمع الإنساني عبر التاريخ.

وازداد الأمر سوءًا، وبدأ الناس يتساقطون في الطرقات والأزقة وفي الأسواق والشوارع، وكانوا ينقبون عن أكوام القاذورات، ووصل عدد الموتى في بعض الحارات إلى ثلاثين ميتًا، والوضع كان سيئًا في الريف كذلك، حيث مات العديد من الفلاحين الذين آثروا البقاء بدورهم، ولم يتمكنوا من الوصول إلى القاهرة، وجد الناس في مواراة أجساد الموتى، وقد كانوا من الكثرة لدرجة وصلت إلى حد استحالة الاقتراب من المقابر والجبانات، بسبب تصاعد الأبخرة العفنة والنتنة، وأصبحت الظروف مواتية لظهور الطاعون. ويعلق أحمد شلبي بن عبد الغني على ذلك بقوله: "إنه لم يزل الأمر يزداد وتغلوا الأسعار إلى تمام سنتين حتى دابت الخلق". ورممت الأزقة فوقع الطاعون في مطلع رجب ١١٠٧هـ/ فبراير ١٦٩٦م واستغرق أربعة أشهر، وكان أشد الشهور فتكًا بالأهالي بين أبريل ومايو؛ بسبب هبوب رياح الخماسين.

لقد زادت حالات الموت حتى خرجت مواكب الجنازات متتابعة تلاحقها خدمات القائمين على تغسيل الجثث الأخرى، والتى كانت تتساقط تباعًا فى الطرقات والأزقة. وما كانت المساجد تخلو من صلاة على الجنازات الجماعية طيلة هذه الأزمة، ومما كان يزيد من احتدامها أن يتساقط المشيعون للجنازات أثناء تشييعها. فتضاعفت أعداد الجثث بالطرقات والشوارع ممن لا يعرف لهم أهل ولا مسكن. وتفاقمت العدوى لعدم قدرة الأحياء على ملاحقة دفن الموتى، وخاصة حين تتعذر عملية الدفن ذاتها؛ بسبب موت القائمين على تجهيز الموتى.

ويبدو انطباق بيت الشعر القائل: "تعددت الأسباب والموت واحد .. فمصائب قوم عند قوم فوائد" على هذه الحالة؛ حيث إن كثرة الموتى أدت إلى انخفاض الطلب على الغلال مما أدى إلى انخفاض سعرها، حيث تدنى السعر إلى أن وصل إلى ٦٠ بارة لأردب القمح بعد نحو أسبوعين من انتشار الطاعون فى فبراير ١٦٩٦م. وظلت الأسعار متدنية طوال فصل الربيع، ومع مطلع فصل الصيف جاء الفيضان مرتفعًا لدرجة الإغراق، حيث سجل ٢٤ ذراعًا حتى وصف بأنه كالطوفان، وهو ما ضاعف المأساة، فظلت الأزمة قائمة فسجل أردب القمح ١٥٠ بارة، ولم تنته الأزمة بانحسار الفيضان وبداية موسم الزراعة؛ بسبب موت الفلاحين إلى جانب الثيران والأبقار، التى كانت القوى المحركة لإدارة السواقى والشواديف لرى الأراضى وترتب على ذلك أن ارتفع سعر أردب القمح حتى وصل إلى ٣٦٠ بارة للأردب.

وتأتي أزمة غلاء ١٧٠٥-١٧٠٦م إلا أنها كانت أقل مأساوية بالقياس بالمجاعة الكبرى التي وقعت بين عامي ١٦٩٤-١٦٩٦م، وكان الفيضان المحدود غير الوافي قد تسبب في حدوث الغلاء في صيف ١٧٠٥م؛ حيث ارتفع سعر أردب القمح إلى ٢٤٠ نصف، مما أدى إلي خروج الفقراء والشحاذين - كالعادة في مثل هذه الأزمات - أفواجًا إلى القاهرة، غير أن الأزمة بدأت تنفرج في صيف ١٧٠٦، حيث عادت الأمور سريعًا إلي وضعها الطبيعي، وخاصة أن فترة الجفاف نفسها كانت قصيرة، كما أنها وقعت في سنوات من الرخاء الزراعي.

وخلال الفترة من ١٧٠٦م حتى ١٧١٣م توقفت الأزمات الاقتصادية وهو من النادر، ولكن انخفاض الفيضان في أغسطس ١٧١٣م أدى إلى الخوف من وقوع أزمات غذائية شديدة وإلي وقوع اضطرابات في كل من رشيد ودمياط والقاهرة ومصر القديمة؛ حيث نهب الأهالي حواصل القمح؛ ومع ذلك ظل ارتفاع سعر القمح محدوداً حيث لم يسجل سوى ٧٠ بارة للأردب ولفترة قصيرة جداً؛ لأن محصول عام ١٧١٤ جاء وفيراً فعادت الأسعار إلى الانخفاض سريعًا. غير أن فيضان ١٧١٦م و١٧١٧م كانا سيئين مما أدى قلة إنتاج محصول هذين العامين، وبالتبعية ارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسية خاصة القمح الذى وصل سعر الأردب إلى ٢١٤ بارة، مما أثار عامة الناس الفقراء الذين حنقوا على الأغنياء الذين كدسوا القمح في حواصلهم، وقد شهدت الزميلة تجمع أكثر من ١٠,٠٠٠

شخص محتجين على تكديس القمح واحتكاره مما دفع الباشا إلى إضاءة الضوء الأخضر للناس كي ينهبوا حواصل هؤلاء المحتكرين، وفي الوقت ذاته بدأ الطاعون في الإسكندرية ورشيد وامتدت عدواه إلى القاهرة وضواحيها ليقضي على ٥,٠٠٠ إلى ٦,٠٠٠ شخص يوميًا لدرجة أن البعض قدر الضحايا بنحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص كان من بينهم عدد كبير من كبار الأمراء أمثال إبراهيم بك الكبير.

وفي عهد محمد باشا ١٧٢١-١٧٢٥ غلت الأسعار وارتفع سعر القمح ارتفاعًا حادًا، حيث شهدت البلاد فيضانًا سيئًا في عام ١٧٢٢م، وبسبب ندرة هذه السلعة حدث هياج شعبي بالإسكندرية، وعندما بلغ سعر أردب القمح في القاهرة ١٨٠ بارة ثارت الرعية بدورها، ورجم المتظاهرون السناجق والمتوجهين لعقد اجتماع في الديوان بالحجارة، واستشرى الطاعون في شهر مارس ١٧٢٣م وكان له تأثير سلبي على سكان الدلتا وساعد تدهور البارة على ارتفاع الأسعار، واشتد الغلاء في العام التالي ١٧٢٤م، حيث كان منسوب المياه منخفضًا، فوصل سعر أردب القمح في صيف ذلك العام ٤٨٠ بارة، وعم البؤس الشديد مدينة القاهرة لدرجة جعلت الباشا يقرر إعفاء السكان من كلفة الزينة التي جاء الأمر بها في "خط شريف" يدعوهم لإقامتها احتفالاً بانتصار السلطان على شاه فارس. وفي ٣ ربيع الأول ١١٣٧هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٧٢٤م ثار الرعية فأغلقوا المحلات ونهبوا الأسواق وهاجموا الجامع الأزهر أثناء إلقاء الدروس، وتوجهوا بعد ذلك إلى الرميلة وبيت جركس الذي

كان مكروها تماماً من الرعية من جراء ابتزازاته ومضارباته المالية التي شكلت أحد أسباب حدوث المجاعة والغلاء. وقام عسكر جركس بك بمهاجمة الرعية؛ لإخماد تمردهم، فما كان من هؤلاء الفقراء إلا أن صعدوا فوق منارات المساجد، وأمضوا الليل يدعون الله بالعفو والرحمة ويدعون على جركس وطائفته باللعنات.

ورغم استمرار الغلاء لفترات متقطعة إلا أن الرخاء عاد بدءاً من عام ١٧٣٠م، حيث كان متوسط سعر القمح في الفترة من عام ١٧٣٠م حتى ١٧٤٠م مستقراً عند ٥٦ بارة إلا إن العام ١٧٤١-١٧٤٢م وقعت فيه أزمة غلاء كبيرة حيث تراوح سعر أردب القمح ما بين ٢٢٠ بارة و ٢٤٠ بارة، وحدثت مجاعة في عام ١٧٤٥م؛ لأن الإنتاج كان ضعيفاً غير أن حصاد عام ١٧٤٩ جاء جيداً مما خفف من حدة المجاعة، غير أن الفيضان المنخفض في عام ١٧٥٨م كان قد تسبب في حدوث مجاعة في عام ١٧٥٩م، حيث وصل سعر أردب القمح إلى ٢٥٥ بارة، وتزامن معه طاعون شديد كان يحصد يومياً في القاهرة نحو ٥٠٠٠، ولم تنته الكارثة سوى في عام ١٧٦٠م ومع ذلك عاد الرخاء سريعاً ولم يهدده تحت حكم على بك الكبير سوى الآثار التي ترتبت على الاضطرابات الداخلية أو بفعل الابتزازات التي جاءت نتيجة لسياسة التبذير وسياسة التوسع. وشهدت سنوات ١٧٧٢م و١٧٧٧م أزمتي غلاء، ومع أنهما كانتا قاسيتين حيث تراوح سعر أردب القمح ما بين ٣٦٠ و٤٢٥ بارة إلا أنهما لم يمثلا سوى حادثتين عارضتين مر بهما الأهالي دونما تأثيرات

سلبية مهمة، ويؤكد ذلك ما كتبه الجبرتى "والوقت فى هدوء وسكون وأمن والأحكام في الجملة مرضية والأسعار رخية، وفى الناس بقية، وستائر الحياء عليهم مرخية".

ومنيت البلاد بأزمات اقتصادية فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ساعد على تفاقمها الاضطرابات السياسية، والصراعات العسكرية، التى تفاقمت أكثر بوصول الحملة الفرنسية ١٧٩٨م. ففى عام ١٧٨٣-١٧٨٤م جاء موسمان زراعيان سيئان، فخلال صيف ١٧٨٣م جاء منسوب الفيضان دون حد الوفاء، وانحسرت المياه سريعًا قبل أن تروى أراضى الصعيد والدلتا، وسرعان ما نتج عن ذلك غلاء الأسعار التى كانت آثاره سيئة للغاية، حيث وصل سعر أردب القمح إلى نحو ٩٠٠ بارة وهو ما لم يحدث من قبل، ويعلق الجبرتى بقوله: "قصَّر مد النيل وانهبط قبل الصليب بسرعة، فشرقت الأراضى القبلية والبحرية وعزت الغلال بسبب ذلك، وبسبب نهب الأمراء وانقطاع الوارد من الجهة القبلية، وشطح سعر القمح إلى عشرة ريالات الأردب واشتد جوع الفقراء".

وترتب على الخلاف بين مراد بك وإبراهيم بك منع وصول الحبوب للأسواق، ونتج عن ذلك حدوث مجاعة قاسية في القاهرة وصفها المعاصرون بأنها - أى القاهرة - كانت غاصة بالعجزة المسنين والنساء والأطفال العراة، وقد أنهكهم الجوع وأن الموتى بالقاهرة بلغ نحو ٥٠٠ نفس، وتلى ذلك وباء الطاعون الذى عاد من جديد يدمر أهالى القاهرة حتى وصل حصاده للموتى فى اليوم

نحو ١٥٠٠ نفس، ويعلق الجبرتي بقوله: "واغتم أهل مصر .... من التعب وقطع الجالب مع وجود القحط والغلاء وبات الناس في غم شديد".

وساهمت الاضطرابات الداخلية مساهمة كبيرة في عودة الغلاء والمجاعة في الفترة بين عامي ١٧٨٩م و١٧٩٢م، فحاول الباشا تخفيض الأسعار ولكن ضرب الطاعون القاهرة من جديد حتى قدر عدد المتوفين فيها ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ متوفٍ يوميًا، وطالت العدوى بيوت الأمراء الكبار؛ حيث أبادت ١٤ سنجقًا بالتدريج، ولما كان إسماعيل بك "شيخ البلد" نفسه واحدًا من ضحاياه، فقد أمكن للأمراء المنفيين العودة لاحتلال العاصمة يوليو ١٧٩١م. وإذا كانت عدوى الطاعون قد انتهت فقد عاد الغلاء إلى الظهور سريعًا؛ وذلك بسبب عدم مجيء الفيضان الكافي حتى شهر سبتمبر؛ فقفز سعر أردب القمح من ١٨٠ بارة إلى ٥٤٠ بارة فضج الفقراء، وخشي مراد بك وإبراهيم بك اللذان اجتهدا في العمل على تخفيض الأسعار، وصار الأغا يضرب المتسببين في الغلة ويسمرهم على أبواب حوانيتهم، لكن دون جدوى، ومما زاد الأمر سوءًا تكرار انخفاض منسوب الفيضان، فاستمر سعر القمح في الارتفاع حتى بلغ حدًا لم يسجله على الإطلاق؛ إذ بيع بـ١٦٢٠ بارة.

ويقف الجبرتي كمؤرخ فذ لتلك الأحداث التي عاصرها ورآها رأي العين فيذكر في حوادث شهر المحرم ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م ما نصه "والأمر في شدة من الغلاء وتتابع المظالم، وخراب البلاد وشتات

أهلها ، وانتشارهم بالمدينة حتى ملأوا الأسواق والأزقة رجالاً ونساءً وأطفالاً ، يبكون ويصيحون ليلاً ونهاراً من الجوع ، ويموت من الناس فى كل يوم جملة كثيرة من الجوع" ويضيف إلى ذلك أن النيل هبط قبل الصليب بعشرة أيام، وكان ناقصاً عن ميعاد الرى نحو ذراعين "فارتجت الأحوال وانقطعت الآمال" ، وكان الناس ينتظرون زيادة النيل ، فلما نقص "انقطع أملهم واشتد كربهم ارتفعت الغلال من السواحل والعرصات" ، وارتفع سعر كافة الحبوب حتى وصل القمح إلى ١٦٢٠ بارة مرة أخرى ثم اشتد الغلاء إلى أن صار الناس يفتشون على الغلة فلا يجدونها ، ولم يبق للناس "شغل ولا حكاية ، ولا سمر بالليل والنهار فى مجالس الأعيان وغيرهم ، إلا مذاكرة القمح والفول والأكل ونحو ذلك ويضيف قائلاً : "وشحت النفوس واحتجت المساتير ، وكثر الصياح والعويل ليلاً ونهاراً ، فلا تكاد تقع الأرجل إلا على خلائق مطروحين بالأزقة ، وإذا وقع حمار أو فرس تزاحموا عليه ، وأكلوه نيئاً ولو كان منتناً ، حتى صاروا يأكلوا الأطفال" لقد اشتد الحال حتى أن الدودة أكلت الغلة التى زرعها الفلاحون بعد انكشاف الماء فحرثوها مرة أخرى وزرعوها ، فأكله الدود أيضاً ، ولم ينزل من السماء قطرة ولا أندية ولا صقيع بل كان فى أوائل كهيك "شرودات وأهوية حارة ثقيلة ، ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين وعمهم الموت والغلاء" .

وكان وصول الغلال من الدولة العثمانية "الغلال الرومية" قد حسَّن إلى حدٍ ما ، من الموقف العصيب ، وذلك فى نهاية العام

١٧٩٢م، غير أن أردب القمح فى عام ١٧٩٣ بلغ الحد الأقصى لسعره ٧٢٠ بارة ولم تتحسن الأوضاع إلا في شهر أغسطس عندما جاء فيضان النيل وافيًا، وجاء المحصول جيدًا فعلاً. ولكن لم يقدر لمصر أن تنهض من هذه الأزمة التي دامت نحو عشر سنوات متتالية دون توقف. وظل الحد الأقصى والمتوسط لسعر القمح مرتفعًا بصورة شاذة حتى وصول الحملة الفرنسية فى نهاية القرن.

ويتضح مما سبق أن حال النيل من حيث الزيادة والنقصان وبالتالى حال الزراعة هو الأساس الذى يتحكم فى الغلاء والقحط ونحوه، فقد حدثت أزمات اقتصادية كبيرة فى القرون ١٦، ١٧، ١٨، وكانت ندرة المواد الغذائية هى أحد الأزمات فى الأعوام التى شهدت انخفاض منسوب النيل ومن ثم الشراقى، وعدم وصول النيل إلى مساحات واسعة من الأرض، مما ينتج عنه المجاعة التى غالبًا ما كانت تقترن بالطاعون الذى كان يأتى على الأخضر واليابس، وهو ما أثر بشكل مباشر تمامًا على الخبز فى تلك الفترة.

الخبز أثناء الأزمات الاقتصادية:

لاشك أن الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر في أغلب فترات العصر العثمانى كان لها أثرها البالغ السوء على الخبز وتوافره بكميات تسد حاجات الناس بشكل أو بآخر وقد عرضنا - مطلع هذا الفصل - للعديد من الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر على مدى نحو ثلاثة قرون حتى مجيء الحملة الفرنسية، وسنحاول أن نشير لوضع الخبز ومدى توافره خلال تلك الفترة من

عدمه، حيث يصف ابن إياس حال الخبز في نهاية عصر سلاطين المماليك إبان أزمة اقتصادية بقوله: "وامتنع الخبز من الأسواق، وكذلك الدقيق، ووقع القحط بين الناس، وضج العوام، وكثر الدعاء على السلطان ... واضطربت أحوال القاهرة .... وصارت أحوال القاهرة مثل يوم القيامة كل واحد يقول روحي روحي".

وفي بعض السنوات كعام ١٠١٠هـ/١٦٠١م ضرب مصر غلاء شديد لدرجة أنه "لا يوجد خبز في الأسواق" ويقترن الغلاء أحيانًا بالسرقة، ففي عام ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م في عهد مصطفى باشا، يذكر أحمد شلبي ما نصه: "كثرت المناسر" - أي أماكن تجمع قطاع الطرق؛ لأنهم لا يجدوا الخبز، ونزل الباشا لمقياس النيل ومكث فيه أحد عشر يومًا فلم يزد الماء وأمر بقطع الخليج فلم يتعد قناطر السباع ويعلق أحمد شلبي بقوله: "وكانت سنة شديدة على الغني والفقير، ودخلت اللصوص إلى الأسواق، وصاروا يأخذون في كل ليلة محلات، واستمر ذلك إلى أن رحلت الناس من المحلات المطرفة - أي التي تقع على أطراف المنازل - ودخلت اللصوص إلى سوق ابن طولون، وأخذوا منه ثمانية وأربعين دكانًا في ليلة واحدة ... واستمرت اللصوص في دخولها إلى الأسواق وأخذها الدكاكين إلى أن عزل". ويؤكد ذلك أن تهاون الإدارة إبان تلك الأزمة قد ضاعف من حدتها وأضاف عاملاً أشد على الناس وهو اللصوص وسرقة أمتعتهم. وأحيانًا كانت الأوضاع تتفاقم كأن تكون صراعات سياسية أو ما إلى ذلك فيمتنع الناس عن أن يأتوا بالمواشي والغلال إلى المدن مما يعقد المشكلة بشكل أكبر وترتفع الأسعار.

وكان تصدير الغلال إلى الدولة العثمانية إلى جانب البقول وغيرها يؤدى إلى تفاقم المشكلة ويعز بالفعل وجود الخبز فى الأسواق. كما أن سحب العملة الذهبية كان عاملاً مساعداً على ارتفاع الأسعار*ففى عام ١٠٤١هـ١٦٣١ /م طلب السلطان ألفى جندى وثلاثة آلاف قنطار من البارود لحرب الفرس، فاعتذر الباشا بعدم إمكان إرسال هذه الطلبات، فأرسل السلطان كمية كبيرة من النحاس لتوزيعها على الناس واستبدالها بنقود ذهبية، فنفذ الباشا الأمر وجمع من الأهالى مبالغ كبيرة، فغلت الأسعار غلاء فاحشاً.

وثمة عامل مهم كان يساعد على تفاقم الأزمة وهو بيع القمح للإفرنج ومنع الدقيق عن الأفران كما حدث ذلك فى عام ١٠٠٦هـ١٥٩٧ /م فى عهد خضر باشا الذى كان يميل إلى الطمع وجمع أموال الناس. وتساهم الظواهر الطبيعية كالثلج فى ندرة الغلال، ففى عام ١١٢٤هـ١٧١٢ /م نزل ثلج بقريتى سرسنة وعشما بالمنوفية وكان كل قطعة - على حد قول الجبرتى مقدار "نصف رطل، وأقل وأكثر" ثم نزلت صاعقة أحرقت كمية كبيرة من الزرع، وقتلت أناساً.

ويعد انهيار الجسور من العوامل المهمة التى تؤدى إلى الغلاء بشكل غير مباشر حيث تقوم الجسور بحجز المياه لتنقل عبر القنوات للأراضى التى تحتاج إلى مناسيب عالية من المياه لتروى، وكلما كان الجرف متقناً كلما زادت المساحة التى تروى - فى ظل الفيضانات المناسبة - وبالتبعية يزداد الإنتاج، أما الجرف الخفيف أو

الغير متقن، وكذلك تحطيم الجسور والقنوات من جانب بعض القرى لرى قراهم، أو نتيجة للفيضانات العالية التى ينتج عنها كثرة اندفاع المياه مما يؤدى لانهيار الجسور، كنتيجة طبيعية للإهمال فى عملية التحصين اللازمة فى بعض السنوات من قبل الإدارة أو الأهالى على حد سواء خاصة فى ظل نقص الأموال المقررة للقيام بهذه الصيانة، نظراً لكثرة السدود والجسور وانتشارها فى طول البلاد وعرضها، مما يؤدى "أحيانًا" لتلف مساحات من الأراضى الزراعية، وبالتالى تؤثر على الاقتصاد الزراعى وكذلك الحيوانى.

ومن أمثلة انهيار الجسور ما حدث فى عام ١١٣٥هـ١٧٢٢/م، حيث انقطع جسر بدوية وهذا الجسر يحجز المياه عن جميع بلاد المنزلة، "فغرقت وتلفت أموال لها صورة" ويعلق أحمد شلبى على ذلك بأن جسر المنزلة هذا من الجسورة المهملة، فأدى ذلك إلى نقص المياه نصف ذراع فى ليلة واحدة، وأنه " أغرق أهل المنزلة وجميع سعيهم، وزادت الغلة فى السعر، وحصل للناس كرب وخوف كبير" وإن نجح كاشف المنصورة فى سد الجسر ولكن بعد فوات الأوان.

وتأتى الرياح أحيانًا بما لا تشتهى السفن، ففى عام ١١٣٤هـ١٧٢١/م غرقت مركب كانت تحمل غلال الحرمين الشريفين، فأمر السلطان بإرسال مركب آخر لنقل الغلال عوضاً عن الغلال التى ضاعت فى البحر.

وثمة عامل آخر خارج عن إرادة مصر والمصريين بل والشوام والحجازيين حيث حدث قحط ببلاد الشام فى ١٠٣١هـ١٦٢١/م

فى عهد إبراهيم باشا السلحدار، فقدم هؤلاء إلى مصر وعلى حد تعبير المصادر "حتى امتلأت مصر وقراها منهم" فاشتروا كميات من الغلال "من المدائن والقرى ما لا حصر له" .

وإزاء الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى تعقب الفيضانات الضعيفة، يهجر أهل القرى قراهم لدرجة أن بعض القرى لم يبق بها إلا القدر اليسير من السكان. فيؤدى ذلك بالطبع إلى تعطيل أعمال الزراعة، وارتفاع الأسعار ويموت البعض من شدة الجوع، كما إن تكرار الأوبئة على مدار سنوات متتالية يؤثر على النشاط الإنتاجى بالريف وبالتالى على تلبية احتياجات المدينة، ويؤدى إلى هجرة أهل الريف للمدينة حيث صوامع الغلال أو البقاء فى الريف والموت جوعاً. ويضطر هؤلاء تحت وطأة الجوع بعد نزوحهم إلى المدينة إلى خطف "العيش من الأفران والطوابين" وأصبح الأغنياء يخبزون خبزهم فى البيوت، والفقراء يخبزون "فطير على الرقع – الصاج – حتى أكلوا سنتها القطط والرمم" وزاد الطين بلة الطاعون الذى ضرب مصر والموتى يملؤون الحارات والأزقة مقترناً برياح الخماسين فترتب على ذلك انتشار الطاعون وموت العشرات وانبرى أهل الخير ليبنوا مقابر ويصنعوا دكك خشب للغسل ويحملوا الموتى ويغسلونهم فى مغسل السلطان ويصلوا عليهم ويدفنوهم.

وغدا نهب الخبز ظاهرة فى أثناء الأزمات الاقتصادية، حيث تذخر وثائق المحاكم الشرعية بمئات الوثائق التى تتعلق بهذا الموضوع، حيث ادعى أحد الخبازين على شخصين بأنهما تعديا عليه

بالضرب ونهبا خبزه، وكان ثلاثة أقفاص بها خمسمائة رغيف.

ويطرح الرحالة التركى أوليا جلبى سببًا مهمًا للغلاء وهو الاحتكار، فيشير إلى ذلك أثناء رحلته إلى مصر والتى سجلها فى كتابه الماتع سياحتنامة حيث زار مصر سنة ١٠٦٠هـ١٦٥٠/م فى عهد عبد الرحمن باشا فيقول: "كانت الغلال والحبوب وافرة ومبروكة، أقدم المتسببون - صغار التجار - على احتكار الغلال وحبسها عن الناس من جراء سوء الإدارة والتراخى فى ضبط شئون الحكومة مما أفضى إلى ظهور قحط شديد وغلاء فاحش فى أرجاء البلاد، حتى إن الفقراء قد اضطروا أكل الميتة والجيف" ولم يقتصر ذلك على الفقراء فحسب بل إن "بعض الأغنياء قد عضهم باب الجوع والفقر حتى صار الواحد منهم يكتفى بالضرورة بقميص واحد له ولزوجته يلبسه هو بالنهار وتلبسه زوجته بالليل، ويكتفون بعشرين حبة من الفول إلى غير ذلك من الأحوال والأمور التى أفضت إلى إفلاس الناس وافتقارهم الشديد إلى الضروريات من أسباب الحياة".

وعندما عض الجوع الفقراء والشحاذين من النساء والرجال والصبيان اجتمعوا فى غرة المحرم ١١٠٧هـ١٢/ أغسطس ١٦٩٥م، وصعدوا إلى الباشا ونادوا: "متنا من الجوع، وشدة الغلاء" فلم يجبهم أحد فرجموا جميع من فى الديوان بالحجارة، فضربهم الباشا جميعًا، وطردهم، فما كان منهم إلا أن نزلوا إلى الرميلة فنهبوا كل الغلال التى بالرقعة وكسروا الحواصل، ونهبوا جميع ما كان فيها

من قمح وفول وشعير، ونهبوا حاصل كتخدا الباشا، وازدادت الأسعار حتى وصل أردب القمح إلى ستمائة نصف، و"حصل للناس بسبب ذلك الغلا الشديد في مصر وأقاليمها" وجاء إلى مصر "القاهرة" أغلب أهل الأرياف من البهنسا والفيوم، وامتلأت أزقة مصر وحاراتها وأسواقها، واشتد الكرب والبلاء وأكلت الناس الجيف، ويضيف أحمد شلبي ما نصه: "ووالله رأيت بعين أم رأسي جمعًا من النساء والفقراء .... وحطوه في جورة الفرن، ثم صاروا يتقاتلون عليه، وهم يأكلون فيه والدم والصديد وتراب الجورة".

ويضيف أحمد شلبي إلى ذلك أن الأمر لم يقتصر على الفقراء و"افتقرت الأغنياء، وتهتكت الأحرار، وهاجت الناس جوعًا، بحيث أن الأزقة، والحارات، والأسواق، امتلأت بالأموات، وهلك أهل القرى، حتى كان المسافر يمر بالقرية فلم يجد بها إلا القليل من أهلها، ويجد بعض الدور مفتحة، ولم يكن فيها أحد، وصارت الفقراء يخطفون الخبز من الأسواق والعجين وهو في طريقه إلى الفرن، وكل من أراد أن يخبز الخبز، واحد يحمله، واثنان يحرسانه ويقولان اوعا العوام" ويضيف إن الخبازين صنعوا للخبز أقفاصا كأقفاص الدجاج، ومن يرد أن يشترى يطلب الكمية التي يريدها فيخرجها الخباز له فإذا بأحد العوام يخطف الخبز ويجرى "فلا أحد يدركه لشدة جريه" وإذا تنقل الخباز ليبيع الخبز يكون معه رجلان واحدًا أمامه والآخر خلفه بالعصا. "ثم إن الخطافين صاروا يجتمعون ثلاثة وأربعة، ويأتي واحد في حذو الخباز، والآخر من خلفه فيعتر -

أى يتعثر - الخباز ويقع، يقوم الثالث بخطف القفص ويفر هاربًا فلا أحد يدركه"، والرابع يمنع الناس عنه، ثم يأكلوه، وكل رغيفين بنصف فضة وكل رغيف وزنه ثلاثة أواق وياليته من دقيق القمح ولكن من دقيق الفول والشعير. إن هذه الرواية لا تحتاج إلا تعليق فهى تكاد تكون لوحة قلمية تنبض بالحياة عن مدى ما أصاب المجتمع المصرى من جراء هذه الأزمات، وأهميتها تكمن فى أن المؤلف معاصر لها ورآها كما روى بأم عينيه.

وإذا كانت الرواية السابقة تعود لنهايات القرن السابع عشر، فلدينا رواية أخرى فى نهايات القرن الثامن عشر وهى لمؤرخ عمدة وهو الجبرتى، والذى عاصر أيضًا هذه الأحداث ورآها بأم عينيه، ومكان الرواية هذه المرة حى الأزهر بما فيه الجامع نفسه، وزمانها غرة رمضان ١١٩٩هـ/ ٨ يوليه ١٧٨٥م، يقول الجبرتى "ثارت فقراء المجاورين والقاطنين بالأزهر، وقفلوا أبواب الجامع، ومنعوا الصلوات، وكان ذلك يوم الجمعة، فلم يصل فيه ذلك اليوم، وكذلك أغلقوا مدرسة محمد بك المجاورة له، ومسجد المشهد الحسينى، وخرج العميان والمجاورين يرمحون بالأسواق ويخطفون ما يجدونه من الخبز وغيره، وتبعهم فى ذلك الجعيدية وأرازل النسوقة". لقد ثار فقراء المجاورين والقاطنين بالأزهر كرد فعل للواقع عليهم ونجحوا فى إجبار الإدارة على تلبية مطالبهم. وكانت ندرة الحبوب وغلو أسعارها سببًا مهمًا فى حوادث الهياج والعصيان التى كثيراً ما كانت تحدث فى الرميلة.

ولم تقتصر المعاناة على المصريين فقط في أوقات الأزمات ويعجزون عن تلبية احتياجاتهم من الخبز، بل عانى منها الأجانب وخاصة الأوربيين منهم، فقد ذكر "فانسليبو" إنه كان مجبراً أن يدفع لفرانه مائة وخمسين في المائة كربا في ستة شهور، للخبز الذى كان يأكله، لكى لا يموت من الجوع.

وتعدى الأمر الحالة الفردية للرحالة الأوربى السابق، فقد اعترف نابليون بونابرت في مذكراته في سانت هيلانه بأن الجيش الفرنسى إبان الحملة الفرنسية على مصر كان مصاباً بمزاج سوداوى، وانتحر الجنود وألقوا بأنفسهم في النيل حتى يموتوا موتاً سريعاً، ولاسيما وأن احتياطى الغذاء قد نفد منهم. ويتضح من ذلك أن الأزمات الاقتصادية التى كانت تضرب مصر بين الفينة والأخرى كانت تلقى بظلال كثيفة على الخبز وهو السلعة الأساسية للشعب المصرى على مر التاريخ وأثناء الأزمات الاقتصادية كان الخبز هو محور اهتمام الناس الأول الأغنياء قبل الفقراء. وقد رأينا مدى الأثر الذى لحق بالمجتمع المصرى بل والأجانب الذين يعيشون بين ظهرانيه سواء كانوا أشخاص عاديين أو رحالة وقادة عسكريين بقامة نابليون بونابرت.

موقف الإدارة والأهالى من الأزمات الاقتصادية:

لما كانت مصر ولاية من ولايات الدولة العثمانية، وولاية مركزية كبيرة، فإنها كانت تقوم بإمداد الولايات المجاورة لها بحاجتهم من الحبوب والعكس صحيح بمعنى أن الولايات المجاورة خاصة الشام

كانت تمد مصر بالحبوب في الظروف الاقتصادية الطارئة التي تستدعي ذلك وكان الحافز الذي يدفع كبار التجار وأصحاب السفن وكبار الشخصيات الثرية في الولايتين كان المردود المادي الناتج عن بيع الحبوب بسعر الأزمة والذي كان يصل أضعاف أضعاف السعر في الظروف العادية ؛ حيث يشترى التجار القمح بسعر زهيد ثم يخزنونه، وعندما تصل الأزمة، الاقتصادية إلى قمتها يبيعونه بثمن باهظ .

وإزاء حرص الدولة على الموازنة بين حاجة الأهالي الذين يعانون من الغلاء الفاحش إلى الغلال، وبين ضمان استمرار التجار، الذين أصبحوا يمثلون رأسمالية خاصة قوية ونشطة في شحن سفنهم بالغلال إلى المناطق المنكوبة بالمجاعة، كانت تتدخل تدخلاً طفيفًا في هذه الناحية إذ تكتفي بإصدار فرمانات إلى الأجهزة الإدارية بالموانئ أو الثغور تحث التجار على عدم المغالاة في رفع الأسعار، وحين كان حكام الثغور يتحرشون بالتجار، كانت الإدارة لا تتوانى في إصدار الأوامر بإطلاق الحرية لهم في بيع قمحهم في الأماكن التي يريدونها ولا يعارضوهم وعلى حد تعبير المصادر "فإن جل قصدنا الرفق على المسلمين وراحتهم" .

وكانت كميات الغلال المرسلة من الشام لا تفي بالحاجة، وعندما كانت موجة الجفاف تضرب منطقة الشرق الأدنى، كانت استانبول ترسل في بعض الأحيان سفنًا محملة بالغلال حين تتأكد من صعوبة الموقف الغذائي في مصر خاصة في ظل القحط والجفاف، حيث

أرسلت عدة سفن محملة بالغلال من استانبول إلى دمياط فى ١٦٤٣م، وذلك بعد أن استحكمت الأزمة الاقتصادية والتى انتهت بطاعون انتهى فى ذات العام. ومعنى ذلك أن الغلال السلطانية وصلت بعد أن قطعت المجاعة شوطًا كبيراً، حيث بدأت عام ١٦٤٠م وكانت هذه الحوادث تتكرر طيلة العصر العثمانى، فيحدثنا الجبرتى عن أزمة مماثلة ضربت مصر فى نهايات القرن الثامن عشر، وعندما استفحلت الأزمة أرسلت الدولة العثمانية غلالاً كثيرة وعلى حد قول الجبرتى "فحصل للناس اطمئنان وسكون ووافق ذلك حصاد الذرة فنزل السعر".

ولم تكن الدولة العثمانية ترسل غلالاً فى كل الأزمات الاقتصادية التى كانت تضرب مصر خاصة فى ظل المشكلات الاقتصادية التى كانت تعانيها الدولة مع اتساعها وكثرة التحديات التى تواجهها.

وكانت السياسة العامة للدولة العثمانية التى تؤكدها الفرمانات السلطانية التى كان يحملها كل باشا جديد يصل إلى مصر، والتى تعلن فى أول جلسة تعقد بالديوان بعد صعود الباشا إلى القلعة أنه جاء: "لتحصيل المال الميرى والغلال، وغلال الحرمين الشريفين وإرسال الخزينة العامرة وصرف جوامك وجرايات العسكر".

ولدينا أحد هذه المراسيم السلطانية التى حملها الأمير على العثمانى والذى جاء فيه إن السلطان سليمان فوض لـ"خير الدين" التكلم على مصر وأعمالها يعزل من يختار ويولى من يختار ... وأن

ينظر فى تسعير البضائع كالقمح وغيره، وقد أظهر غاية العدل فى ذلك المرسوم، وأكد فيه النظر فى أحوال الرعية.

وكان موقف بعض الباشوات الضعاف يساعد - أحيانًا - على تفاقم الأزمة وذلك "لعجز الباشا وضعف أحكامه" والبعض الآخر من الباشوات كان يحاول - قدر الاستطاعة - التخفيف من حدة الأزمة، حيث قام أحمد باشا بتسعير القمح الأردب بـ٤٠ بارة، وأرسل إلى مخازن القمح وكسرها وسار إلى الخانكة وإلى بلبيس وصحبه الوالى والمحتسب خفية، وأخرج القمح المخزون وأمر بحمله إلى القاهرة، بل وصل الأمر لدرجة أن قتل بعض أصحاب هذه المخازن فنزل سعر أردب القمح على ثلاثين بارة أى أقل من التسعيرة التى حددها الباشا نفسه.

وبعض الباشوات كان يتجه لحل المشكلة بالابتهال إلى الله والدعاء فعندما زاد النيل زيادة مفرطة ولم يهبط فى ميعاده، ويئس الناس من ذلك فارتفعت الأسعار، فخرج الباشا والعلماء والأشراف وأطفال الكتاتيب إلى سبيل على باشا ودعوا الله، فهبط النيل وبيع القمح بثلاثين بارة الأردب.

وفى حال تعسف ملتزمى القرى ومشايخها مع الفقراء فى الريف، يسارع الأهالى إلى الباشا والذى كان يعالج المشكلة ويصدر أمرًا يمنع ذلك. وباشا آخر نجده يرتب للفقراء راتبًا من الخبز والشربة وعلوفة تصرف لهم شهريًا.

ولعل إسماعيل باشا من أهم الباشوات الذين لعبوا دورًا مهمًا وعمليًا فى مواجهة الأزمات، فما إن استقر فى الولاية حتى قامت

الرعية في وجهه حتى أوصلوه القلعة فلما سأل عن ذلك "أخبروه بما هم فيه من الكرب الشديد وكثرة الشحاذين الذين امتلأت مصر بهم" فأمر بأن يذهب جميع الفقراء والشحاذين إلى قراميدان في الغد ونزل الباشا فوجد عدداً كبيراً فأمر بتوزيعهم على الصناجق والملتزمين بمصر كل على قدر إمكانياته، وأخذ لنفسه ولأعيان دولته ألف إنسان، وعين لهم من الخبز والطعام ما يكفيهم صباحًا ومساءً إلى أن انقضى الغلاء.

وفي المقابل قيل إن أحد الباشوات ويدعى إبراهيم باشا اختلس سنة ١٦٧١م سبعين ألف أردب من القمح من مصر مما تسبب في حدوث مجاعة كبيرة ومع تحفظنا على الكمية إلا إن الأمر لا يخلو من حقيقة وهو اختلاس الباشا كمية ما من الغلال، وكانت سببًا من أسباب حدوث المجاعة وإزاء تفاقم الوضع في ١٧١٨م ونتيجة تجمع نحو عشرة آلاف في الرميلة يصيحون من وطأة الغلاء على مدى أيام متتالية، الأمر الذى دفع الباشا إلى التعهد بأن يصدر أمراً ضد كل من كدس القمح لديه أن يطلق للناس فتح حواصلهم ونهبها" وكان الطاعون الذى بدأ بالإسكندرية ورشيد قد امتدت عدواه إلى القاهرة وضواحيها بدءاً من أبريل ومات فيه خلق كثير.

وإذا كنا قد أشرنا لدور الدولة العثمانية ذاتها ودور الباشوات ولاة مصر فمن الواجب الإشارة لدور كبار الأمراء وموقفهم من الأزمات، فها هو الأمير إبراهيم بك أبو شنب عاد من سفرته إلى جزيرة كريت فقابله شحاذو مصر بحصان كهدية اشتروه بأربعة

آلاف نصف فضة جمعوها من بعضهم البعض وقدموه له وهم ينادون "يا أبا الفقراء ما أحد افتكرنا وأنت غايب أبدًا" وأعطى لشيخ الشحاذين جوخة ولنقيبهم كذلك، ولكل فقير جبة وطاقية وشالاً ولكل امرأة قميصين وملاية فيومية، وأغدق عليهم إغداقًا زائدًا وعمل لهم سماطًا ولم يركب إلا الجواد الذى أهدوه له. ويضيف صاحب الدرة المصانة أنه - أى إبراهيم باشا - كان يعرفهم بالواحد.

وها هو كجك محمد الذى رأى أزمة فيضان النيل فى غرة المحرم ١١٠٦هـ١٦٩٤/م وانعدم الخبز، فلما رأى ذلك ركب إلى بولاق وصعد إلى التكية وأحضر الأمناء والكيالين والرؤساء وأوصاهم بأنه إذا زاد القمح عن ستين نصف للأردب شنقهم جميعًا، وحاول هؤلاء رشوته بخمسة آلاف دينار .. ويبيعوا القمح بأربعة قروش للأردب فأقسم لهم إن زاد على الستين نصفًا ليقتلن الجميع والحامين لهم وإذا لم يرسل هؤلاء الغلال ليخربن محلاتهم، وعندما وجد المراكب فارغة قتل ثلاثة رويسا واثنين من الأمناء وأكد على السعر الذى حدده ولكن قتل كجك محمد على يد عبد أسود، وارتفعت الأسعار وأدرك الناس قيمته بعد موته.

وكان البعض من الأمراء لا يفى بما عليه من غلال مثل محمد بك الصغير وجدوا عنده عشرة آلاف أردب قمح منذ كان حاكمًا لجرجا، فغضب الباشا وطالبه بسدادها وأمر بسجنه ولكن تدخل بعض كبار الأمراء وتعهدوا بسداد ما عليه. وعندما احتكر التجار الغلال وارتفع سعرها أو على حد تعبير الجبرتى "تشطحت الغلال وارتفع

القمح من السواحل والعرصات، وغلا سعره وقل وجوده حتى امتنع بيع الخبز من الأسواق، وأغلقت الطوابين" هاجم سليم أغا المخازن وأخرج الغلال "وضرب القماحين والمتسببين ومنعهم من زيادة الأسعار، فظهر القمح والخبز بالأسواق، وراق الحال وسكنت الأقاويل".

ولم يكن العلماء بعيدين عن المشهد فعندما اشتكى الناس من غلاء الأسعار فى ربيع ١٢٠١هـ/ ديسمبر ١٧٨٦م تكلم الشيخ العروسى مع حسن باشا بسبب ذلك وقال له: "فى زمن العصاة كان الأمراء ينهبون ويأخذون الأشياء من غير ثمن والحمد لله هذا الأمر ارتفع من مصر بوجودكم وما عرفنا موجب لغلاء أى شيء" فتشاور حسن باشا مع الاختيارية وعقدوا اجتماعًا واتفقوا على تسعيرة للخبز والمواد الغذائية الأخرى، فكان سعر الخبز عشرة أواق بنصف فضة.

والجدير بالذكر منع تصدير القمح للإفرنج وكان ذلك فرمانًا من السلطان أرسل مضمونه إلى الموانئ وتشدد المصادر على ذلك "ولا يباع شيء من جنس الحبوب ... إلى جماعة الإفرنج". ويبدو أن بيع القمح للإفرنج كان مستمرًا بدليل إرسال فرمانات للتشديد على ذلك، لأنها لو طبقت فما الداعى لإرسال فرمانات غيرها، حيث يذكر أحمد شلبى أمرًا شريفًا قرئ بالديوان مضمونه "إنا أرسلنا لكم مرارًا نحذركم من إرسال غلة إلى النصارى "المقصود الإفرنج"، فلم تمتثلوا، فاستمررتم على المخالفة، وارتكبتم ما يوجب العصيان ... لا يعطى شيئًا للنصارى لا من حنطة ولا أرز ولا بن.

ومع ذلك استمر بيع القمح للإفرنج "مع وقوع التحريج فى عدم إرساله لوقوع الغلا بمصر" وأشيع أن الباشا قتل كتخداه بسبب ذلك، فامتنع التجار عن ذلك. ويعلق أحمد شلبى "وكان قتل الكتخدا فك طلسم الغلا فنزلت لنفسها إلى أن بيع القمح بثمانين إلى مائة بارة للأردب.

وأحيانًا كان الالتزام بمنع بيع الغلال للإفرنج هو سيد الموقف، حيث سجلت وثائق محكمة الإسكندرية حجة لفرنسى يشترى كتانا وأقمشة وسمكا وغيرها وتضيف "خارجًا عن الممنوعات من القهوة والأزر والقمح لم يوسق من ذلك شيء".

ولم يكن منع تصدير القمح إلى بلاد الإفرنج فقط بل فى أوقات الأزمات كان يمنع تصديره حتى إلى بلاد الشام، إلا إذا حدث فيها ارتفاع كبير فى الأسعار أو تعرضت إحدى المدن الشامية لأزمة اقتصادية، أو زيادة كميات القمح فى مصر عن حاجة السكان. وينشأ ذلك من خوف الإدارة من حدوث اضطرابات فى مصر خاصة فى أوقات الأزمات كما حدث فى عام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م، حيث احتج الناس على كثرة تصدير الغلال للشام، فأصدرت الإدارة أمراً منعت فيه "جميع من كان يتاجر بالحبوب وينقلها إلى الشام، وأمر بإرسال جميع الغلال المخزونة للبيع في بولاق وذلك "شفقة على أهل مصر لاشتداد الأسعار" وشدد الأمر على ذلك ومن يخالفه يتعرض للضرر.

ولكن يبدو أن الأرباح التى كان يجنيها التجار من وراء بيع القمح المصرى بالشام دفعت البعض منهم إلى مخالفة ذلك وقاموا

بتهريبه إلى الشام على أنه أرز. ومعنى ذلك أن البعض من الأهالى كان موقفه سلبيًا خاصة من التجار فى إشعال الأزمة الاقتصادية فى مصر من خلال سحب كميات من الغلال، وتصديرها إلى الشام؛ ليحقق فائض ربح كبيرا على حساب بنى جلدته من المصريين.

غير أن الصورة لم تكن قاتمة على طول الخط بمعنى أن البعض من الأهالى كان يحاول أن يخفف من حدة الأزمة، فنجدهم يظهرون الحب للخير والعطف على الفقراء والمحتاجين، فيشترون الغلال من بلاد الشام إبان الأزمات كما حدث فى عام ٩٧٨هـ/١٥٧٠م، ويبيعونه بسعر معقول فى ثغرى الإسكندرية ورشيد.

ولم يكن موقف العسكر سلبيًا فى كل الأحوال من الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى كانت تمر بها مصر، فعندما أقبل أحد الباشوات على بيع القمح للإفرنج قام العسكر عليه وقالوا له: "كيف تبيع القمح للإفرنج بستين نصفًا وقد أكلت الناس بعضها بعضًا من الغلاء ... فبطل بيع القمح للإفرنج".

وفى أزمة عامى ١٦٧٧، ١٦٧٨م برز رد الفعل الشعبى فقد بلغ أردب القمح ١٨٠ بارة رغم أن الفيضان كان وافيًا، وعندئذ أصدر عبد الرحمن باشا أمراً بأن يباع القمح بـ١٣٠ بارة، فانفجر الهياج الشعبى بالرميلة حتى تم نهب مخازن الحبوب، وارتفع سعر القمح نتيجة لذلك إلى ٢٤٠ بارة فى ذات اليوم، وفى هذه المرة نهب سوق الغلال والحوانيت المجاورة له، مما اضطر الباشا إلى إرسال مجموعة من العسكر لتفريق المتظاهرين، وعاد الهدوء وانخفضت الأسعار،

ولكن بعد أن سقط ثلاثة عشر قتيلاً. وفى نهاية عام ١٦٩٤ وعندما وصل أردب القمح إلى ٢٧٠ بارة ثم وصل إلى ٥٠٠ بارة فى عام ١٦٩٥، وارتفعت أسعار السلع الغذائية الأخرى ارتفاعًا حادًا، واستمر الموقف متأزمًا الأمر الذى اضطر جموع الفقراء والشحاذين إلى رفع شكواهم إلى الديوان من جراء غلاء المعيشة، وعندما لم يجبهم أحد قاموا برجم أهل الديوان بالحجارة، ثم توجهوا إلى الرميلة حيث نهبوا مخازن وحوانيت الغلال.

وقد ثار الأهالى فى نوفمبر ١٧٢٤م كرد فعل للغلاء الشديد، وأغلقوا المحلات ونهبوا الأسواق، وهاجموا الجامع الأزهر أثناء إلقاء الشيوخ لدروسهم، ثم توجهوا بعد ذلك إلى الرميلة، وعندما حاول عسكر جركس إخماد هذا التمرد صعد الفقراء فوق مآذن المساجد وأمضوا الليل يدعون الله بالعفو والرحمة، ويدعون على جركس وطائفته باللعنات.

وكان الأهالى إذا ما اشتد الغلاء - وخاصة الفقراء منهم - يصعدون إلى القلعة - وهى مقر الحكم فى مصر آنذاك - حيث اجتمع الفقراء والشحاذون رجالاً ونساءً وصعدوا إلى القلعة واستغاثوا من شدة الجوع، فلما لم يجبهم أحد نزلوا إلى الرميلة ونهبوا حواصل القمح التى بها ووكالة القمح، وحاصل كتخدا الباشا، وتعلق المصادر بأن الكثير مات من الجوع وخلت القرى من أهاليها.

وأحيانًا لم يكن أمام الأهالى سوى الدعاء، حيث يذكر الجبرتى إبان أزمة فيضان النيل "فضج الناس، وابتهلوا بالدعاء وطلب

الاستقساء، واجتمعوا على جبل الجيوشي وغيره" فاستجاب الله لدعائهم فروى بعض البلاد ثم هبط سريعًا فحدث الغلاء.

وكان موقف الأهالي أكثر إيجابية في بعض الأزمات حيث هاجموا الصناجق وهم صاعدين إلى الديوان، وقذفوهم بالحجارة بل وصعدوا هم إلى الديوان، واشتكوا الباشا الذى سعَّر القمح بسبعين بارة بعد أن قاربت المائتى بارة؛ ولكن نهب الأهالي جميع مخازن الغلال حتى عدم وجود القمح تمامًا، ويعلق أحمد شلبى: "وباتت الناس تلك الليلة بالجوع" إلى أن ألغوا التسعيرة فوجد القمح.

والموقف الإيجابى للأهالى كان يضطر الإدارة للتحرك لعلاج الأزمة؛ ففي أزمة ١٢٠٦هـ/١٧٩١م والتى ارتفعت فيها الغلال من الأسواق ضجت الناس وأيقنوا القحط وارتفع سعر الغلة، فاشتكوا للإدارة، فاضطر الأغا إلى الخروج وضرب المتسببين المحتكرين للغلة "وسمر آذانهم" واضطر كبار الأمراء إلى الخروج كإبراهيم بك ومراد بك والتشديد على عدم زيادة الأسعار.

وهكذا كان موقف الأهالي في بعض الأحيان فاعلاً، وتضطر الإدارة للتحرك وتغيير الواقع على الأرض، حتى لا يتطور الموقف إلى ثورة عارمة تأتى على الأخضر واليابس".

ونخلص مما سبق إلى أن الأزمات الاقتصادية التى، منيت بها مصر خلال العصر العثمانى من جراء عوامل طبيعية كأزمات فيضان النيل، والتى كان يترتب عليها - في أحيان كثيرة - المجاعات، وكثيراً ما كانت الأخيرة تنتهى بأوبئة وطواعين تحصد أعداداً غفيرة

من السكان سواء فى الريف أو المدينة، ولا تفرق بين غنى ولا فقير ولا أمير ولا خفير مخلفة وراءها - أحيانًا - آلاف الجثث فى اليوم الواحد. وتنشأ أحيانًا هذه الأزمات من جراء عوامل بشرية، ونقصد بها الممارسات الاحتكارية التى كان يقوم بها الصفوة العسكرية بالتنسيق مع التجار وصغار المتسببين، ويكون تأثيرها الكاسح على القاعدة وهم عامة الشعب الذين كانوا يعانون أشد العناء منها. وكانت هذه الأزمات أشبه بمسلسل تتشابه حلقاته ونهاياتها مع اختلاف الأشخاص والفترات طيلة العصر العثمانى.

ولم تكن الإدارة المركزية سواء فى استانبول أو المحلية فى القاهرة بعيدة تمامًا عن سيناريو هذه الأزمات؛ ولكن كانت تحاول - قدر استطاعتها - التخفيف من حدتها سواء بالتأكيد على تحديد الأسعار وعدم تجاوزها، وتلجأ أحيانًا لإجراءات عنيفة تصل لدرجة إزهاق أرواح البعض؛ للحفاظ على السلام الاجتماعى وعدم تطور الأمور إلى هبات شعبية قد تأتى على الأخضر واليابس، أو حتى حفظًا لماء وجهها أمام رعاياها، وأحيانا تحرم تصدير الغلال إلى أوربا أو حتى إلى الشام رغم أنها ولاية من الولايات العثمانية ذاتها خاصةً فى ظل الأزمات الاقتصادية.

ولم يكن الأهالى بعيدين عن الصورة تمامًا، بل فى بعض الأحيان تصدو لهذه الأزمات برفع شكاواهم إلى ولاة الأمور، والضغط من أجل وضع حل لها بشكل سلمى. وكانت تؤتى ثمارها أحيانًا وفى أحيان أخرى يكون الرد عنيفًا خاصةً إذا لم تستجب السلطات

لمطالبهم، ويتحول الوضع إلى حالة أسوأ مما كان متوقعًا حيث يصل الوضع إلى هياج شعبى أو - إن جاز القول - ثورة ينهب فيها العامة مخازن الغلال العامة والخاصة، بل وحوانيت البضائع الأخرى مما يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. وكان ذلك سيناريو مكرر ينتاب مصر عشرات المرات خلال سنوات قليلة؛ وإن كان يتخللها بعض فترات الرخاء.

الخاتمة

تأتى دراسة الخبز فى مصر خلال العصر العثمانى على قدر كبير من الأهمية حيث كان الخبز ومازال من أهم السلع، بل إن شئت فقل سلعة استراتيجية منذ أقدم العصور، وكان محل اهتمام غالبية الحكام. وفى العصر العثمانى استمرت تلك الأهمية وحازت عملية إنتاج الخبز اهتمام الإدارة فى أحيان كثيرة، بدءاً من زراعة المحصول إلى حصاده ونقله إلى الشون، والصعوبات التى واجهت عملية النقل سواء براً أو بحراً، وتخزين الحبوب التى كانت تواجهها صعوبات جمة نلمسها حتى يومنا هذا.

وأحاطت الدولة الشون بأسوار عالية للحيلولة دون سرقتها، ثم توزيع الحبوب على التجار والمتسببين. وتشير المصادر إلى تصدير القمح إلى ولايات عثمانية أخرى وحتى إلى دول أوروبا فى فترات

الرخاء؛ وإن صدرت فرمانات سلطانية تمنع ذلك خاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية، والناجمة في الأساس عن نقص فيضان النيل.

وخضعت عملية طحن الحبوب لرقابة الدولة أثناء تنقيتها وغربلتها وطحنها مروراً بنخل الدقيق وكذلك العجن التى اشترط فيها أن يكون العجان بمواصفات معينة؛ وإن كان من الصعوبة تطبيق كل ما أشير إليه فى هذا الصدد، كما احتلت عملية الرقابة على الخبز أهمية كبيرة من الإدارة من القمة حتى القاعدة، بداية من الوزن الذى كان محور الرقابة مع التأكيد على دقة إنضاج الخبز ووزنه بعد ذلك. وقد اهتمت وثائق العصر العثمانى فى المدينة والأقاليم أو - إذا جاز القول - فى المركز والأطراف بتسجيل تلك الحالات التى تُعرض عليها بدقة.

وكانت الجودة محل اهتمام الإدارة كذلك لدرجة أنها وصلت لنوعية مصدر الطاقة - روث الحيوانات - آنذاك بل وصل الأمر لدرجة الاختلاف فى استعمال روث حيوانات دون أخرى. كما اهتمت بمتابعة عملية البيع وضرورة توفير الخبز. وهو ما نتطلع إليه فى وقتنا الحاضر.

وقد شهدت مصر الكثير من فترات الرخاء والتى توافر فيها الخبز بشكل كبير؛ وإن كانت فترات الرخاء لا تقارن بسنوات الأزمات الاقتصادية أو الصراعات العسكرية والسياسية. وكان القمح يصدر فى سنوات الرخاء إلى الجزيرة العربية والشام وبالطبع الآستانة - حاضرة الدولة العثمانية - حيث كانت مصر

من أهم مخازن الغلال لها ، وكان القمح يصدر كذلك إلى أوربا ، وذلك بعد توريد غلال السلطنة والحرمين الشريفين، وكان القمح المصرى - فى بعض المناطق - يتميز بلونه الأبيض وكبر حجمه ويباع فى هذه السنوات بأسعار منخفضة تصل أحياناً إلى ٢٥ بارة للأردب.

وقد أشاد بوفرة الخبز - فى سنوات الرخاء - المعاصرون سواء كانوا مؤرخين أو رحالة شرقيين أو غربيين، وفى هذه السنوات تنتشر أنواع مختلفة من الخبز تدل على الرخاء الذى يعم البلاد، ولعبت الأوقاف دوراً مهماً فى توفير الخبز وتوزيعه على المحتاجين، وكان من أهمها تلك الأوقاف الموقوفة على المجاورين من طلبة الأزهر.

وفى مقابل سنوات الرخاء منيت مصر فى ذلك العصر بسنوات أكثر من الأزمات الاقتصادية الناجمة عن عوامل طبيعية كأزمات فيضان النيل، والتى ترتب على بعضها مجاعات اقترن بعضها بأوبئة وطواعين تحصد أعداداً غفيرة من السكان سواء فى الريف أو المدينة على السواء، ولا تفرق بين غنى أو فقير ولا أمير ولا خفير مخلفة وراءها - أحياناً - آلاف الجثث فى اليوم الواحد.

وتنشأ بعض هذه الأزمات من جراء عوامل بشرية، ونقصد بها الممارسات الاحتكارية التى كان يقوم بها - أحياناً - الصفوة العسكرية بالتنسيق مع التجار وصغار المتسببين، ويكون تأثيرها الكاسح على القاعدة وهم عامة الشعب، الذين كانوا يعانون أشد العناء منها. وكانت هذه الأزمات "فى تقديرنا" أشبه بمسلسل

تتشابه حلقاته ونهاياتها مع اختلاف الأشخاص والفترات طيلة العصر العثماني.

وكانت الإدارة تحاول "أحيانًا" التخفيف من حدة هذه الأزمات سواء بالتأكيد على تحديد الأسعار وعدم تجاوزها، وتلجأ أحيانًا لإجراءات عنيفة تصل لدرجة إزهاق أرواح البعض للحفاظ على السلام الاجتماعى، وعدم تفاقم الأوضاع ووصولها إلى هبات شعبية قد تأتى على الأخضر واليابس، أو حتى حفظًا لماء وجهها أمام رعاياها، وتحرم تصدير الغلال إلى أوربا أو حتى إلى الشام، رغم أنها ولاية من الولايات العثمانية.

ولجأ الأهالى "أحيانًا" إبان هذه الأزمات إلى رفع شكاواهم إلى ولاة الأمور والضغط من أجل وضع حل لها بشكل سلمى، وكانت هذه المحاولات تؤتى ثمارها أحيانًا وفى أحيان أخرى يكون الرد من جانب الأهالى عنيفًا خاصة في حالة عدم استجابة السلطات لمطالبهم ويصل الأمر إلى هياج شعبى أو - إذا جاز القول - ثورة ينهب فيها العامة مخازن الغلال العامة والخاصة على السواء بل وحوانيت البضائع الأخرى، مما يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

ومها يكن من أمر، فبعد عرضنا لموضوع الخبز خلال العصر العثمانى يبقى أن نقول إن هذه المشكلة "المزمنة" التى عانى منها أسلافنا ولم ينجحوا فى علاجها - أحيانًا - تبقى تقض مضاجع الإدارة، وتشكل عقبة كؤودًا فى عصرنا الحاضر فى ظل طموح

البعض للإثراء السريع على حساب باقى المجتمع، خاصة الفئات الكادحة رغم ضخ الدولة مبالغ كبيرة لدعم رغيف الخبز؛ حتى يصل لمستحقيه من أبناء الشعب المصرى. وفى رأينا ستظل المشكلة قائمة حتى يتم الفصل "التام" بين إنتاج الخبز فى الأفران وبيعه، وقبل ذلك الاهتمام بالفلاح ودعمه بالأسمدة وشراء القمح بالأسعار العالمية لتشجيعه على زراعته بشكل أكبر.

حمى الله مصر وحمى شعبها من تلك الأزمات وجعلها زخراً لمحيطها العربى والإسلامي بل والعالم أجمع آمين.

المحتوى

للنشر فى السلسلة :

* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء. ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن.
* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
* السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبع الكتاب أم لم يطبع .

صدر مؤخراً في سلسلة
حكاية مصر

17- حكايات مصرية من القنال .... سليم كتشنر

18- حكاية يهــود مصــر .... عمر مصطفى لطف

19- حكاية الدساتير المصرية .... ماهر حسن

20- حكاية مكتبة الإسكندرية القديمة ......حسام الحداد

21- الصحافة والحركة الوطنية المصريـة .... د. لطيفة محمد

22- حكايات المجموعة ٣٩ .... محمد الشافعى

23- حكاية المسرح القومى..................... د.عمرو دوارة

24- حكاية البنك الأهلى المصرى ..... محمد مبروك محمد قطب

25- حكاية حى مصر القديمـة .... د. خالد حامد السيد أبو الروس

26- حكاية مشعلـى الثـورات .... أحمد بهاء الدين شعبان

27- غزو مصــر فى العصور القديمة... د. صدقة موسى على

28- حكاية عملات مصر والسودان .... محمد مندو

29- حكاية مصر بين الخنادق والمخابئ.... عبد العزيز السباعى

شركة الأمل للطباعة والنشر
(موريفيتلى سابقا)
ت: 23904096 - 23952496

يعالج الكتاب موضوعا مهما وهو الخبز وتأثيره الاجتماعى والاقتصادى على الجماهير من حيث الصناعة، وأزمنة الرخاء والأزمات الاقتصادية أيضا، وتأثير الخبز فى أزمنة الأوبئة.. كما يسلط الضوء على أهمية الخبز فى التاريخ المصري.



www.gocp.gov.eg

الثمن : جنيهان